الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

فيينا

تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٨٨

الأمم المتحدة

جدول المختصرات

تستخدم المختصرات التالية ، ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك .

الاسم المختصر	الاسم بالكامل
الهيئة	الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
لجنة المخدرات (أو اللجنة)	لجنة المخدرات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
المجلس	المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة
اتفاقية سنة ١٩٦١	الاتفاقية الوحيدة للمخدرات الموقعة في نيويورك بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٦١
اتفاقية سنة ١٩٧١	اتفاقية المؤثرات العقلية الموقعة في فيينا بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ١٩٧١
شعبة المخدرات (أو الشعبة)	شعبة المخدرات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة
الصندوق (أو الأونفدك)	صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير
الجمعية العامة	الجمعية العامة للأمم المتحدة
الانتربول	المنظمة الدولية للشرطة الجنائية
المخدّر	كل مادة طبيعية أو اصطناعية من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٦١
بروتوكول سنة ١٩٧٢	البروتوكول المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، الموقّع في جنيف في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٢
المؤثر العقلي	أي مؤثر طبيعي أو اصطناعي أو أي مادة طبيعية مدرجة في الجداول الأول والثاني والثالث والرابع من اتفاقية سنة ١٩٧١
الأمين العام	الأمين العام للأمم المتحدة

للاطلاع على القائمة الكاملة للاتفاقيات الدولية لمراقبة العقاقير (أنظر الوثيقة E/INCB/1985/1).

تسمية البلدان والأقاليم

ان الهيئة اذ تشير الى الكيانات السياسية ، انما تسترشد بالقواعد التي تحكم الأعراف المتبعة في الأمم المتحدة . ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها على الاعراب عن أي رأي كان من جانب الهيئة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها ، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها .

التقارير الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في عام ١٩٨٨

يعد التقريران التقنيان التفصيليان التاليان مكملين لهذا التقرير السنوي .

المخدرات : الاحتياجات العالمية المقدّرة لعام ١٩٨٩ ؛ احصاءات عام ١٩٨٧ (E/INCB/1988/2)

احصاءات عن المؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٧ (E/INCB/1987/3)

عنوان أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

Vienna International Centre
P.O. Box 500
Room F-0855
A-1400 Vienna, Austria

الهاتف : 26310
التلكس : 135612
برقيا : UNATIONS VIENNA

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

فيينا

تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٨٨

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٨٨

E/INCB/1988/1

منشورات الأمم المتحدة
رقم المبيع : A.88.XI.4
ISSN 0257-375X
01200P

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
تصدير	١ - ٨	ب
الفصل		
الأول - نظرة عامة	١ - ١١	١
الثاني - عمل نظام المراقبة الدولية للعقاقير	١٢ - ٤٠	٤
ألف - المخدرات	١٢ - ١٩	٤
باء - المؤثرات العقلية	٢٠ - ٣٣	٦
جيم - طلب وعرض المستحضرات الافيونية للأغراض الطبية والعلمية	٣٤ - ٤٠	٩
الثالث - تحليل الوضع العالمي	٤١ - ١٥٦	١٢
ألف - شرق وجنوب شرق آسيا	٤٢ - ٤٨	١٢
باء - جنوب آسيا	٤٩ - ٥٣	١٤
جيم - الشرقان الأدنى والأوسط	٥٤ - ٦٢	١٦
دال - أوقيانيا	٦٣ - ٦٤	١٨
هاء - أوروبا	٦٥ - ٨٧	١٩
واو - أمريكا الشمالية	٨٨ - ١٠٢	٢٤
زاي - أمريكا الجنوبية والوسطى والكاريبي	١٠٣ - ١٢٩	٢٦
حاء - أفريقيا	١٣٠ - ١٥٦	٣٢
الحواشي		٣٨

المرفقات

الأول - أعضاء الهيئة الحاليون	٣٩
الثاني - برنامج عمل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات	٤٣
في ذمة الله	٤٧

تصديـــر

١ - جاءت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات كخلف لعدد من الهيئات المعنية بمراقبة العقاقير ، كانت الأولى منها قد أنشئت منذ أكثر من نصف قرن بمعاهدة دولية . وهناك سلسلة من المعاهدات تضع على عاتق الهيئة مسؤوليات محددة . فعليها أن "تسعى الى قصر زراعة العقاقير وانتاجها وصناعتها واستعمالها على الكمية الكافية التي تتطلبها الأغراض الطبية والعلمية" ، والى "ضمان توفرها لهذه الأغراض" . كما أن عليها أن تسعى الى "منع زراعة المخدرات أو انتاجها أو صناعتها بطريقة غير مشروعة ، أو الاتجار غير المشروع فيها أو استعمالها بصورة غير مشروعة" . وهي ملزمة ، في اضطلاعها بمسؤوليتها، أن تعمل بالتعاون مع الحكومات وأن تقيم حوارا مستمرا معها من أجل تعزيز أهداف المعاهدات . ويجري هذا الحوار في مشاورات منتظمة ، ومن خلال بعثات خاصة تنظم بالاتفاق مع الحكومات المعنية .

٢ - وتتألف الهيئة من ثلاثة عشر عضوا ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ويعملون بصفتهم الشخصية ، لا كممثلين لحكوماتهم ،[(١)] وينتخب ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في مجال الطب أو علم العقاقير أو الصيدلة بناء على ترشيح من منظمة الصحة العالمية ، وعشرة أعضاء بناء على ترشيح من أعضاء الأمم المتحدة وأطراف المعاهدات الذين ليسوا أعضاء في الأمم المتحدة . ويكون أعضاء الهيئة (للاطلاع على قائمة الأعضاء الحاليين ، أنظر المرفق الأول) ، ممن يتمتعون بالثقة العامة لكفاءتهم ونزاهتهم وتجردهم . وعلى المجلس أن يتخذ ، بالتشاور مع الهيئة ، جميع الترتيبات اللازمة ليكفل للهيئة استقلالها الفني التام في مباشرة وظائفها . ويتقوّى هذا التشديد في المادة ١٦ من اتفاقية ١٩٦١ التي تقضي بأن يعين الأمين العام أمين الهيئة بالتشاور مع الهيئة . وفي عام ١٩٦٧ حدد المجلس ، بعد التشاور مع الهيئة ، الترتيبات اللازمة لكفالة استقلالها الفني التام ، ثم أعاد تأكيد الترتيبات في عام ١٩٧٣ وفي عام ١٩٧٦ .[(٢)]

٣ - وتتعاون الهيئة مع الهيئات الدولية الأخرى المعنية بمراقبة العقاقير المخدرة . وهذه الهيئات لا تقتصر على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات التابعة له ، وانما تشمل أيضا وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة ، ولا سيما منظمة الصحة العالمية . كما انها تشمل منظمات من خارج الأمم المتحدة ،وخصوصا المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول). ويجري التعاون بين أمانة الهيئة من ناحية ، وموظفي شعبة المخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير من ناحية أخرى ، من أجل أداء مهامهم المتمايزة والمتكاملة في الوقت نفسه . ويعمل المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ، بموجب قرار من الأمين العام ، منسقا عاما لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بمراقبة العقاقير المخدرة .

٤ - وتقضي المعاهدات بأن تعد الهيئة تقريرا سنويا عن أعمالها يحلل وضع مراقبة العقاقير المخدرة على نطاق العالم ، كي تظل الحكومات ملمة أولا بأول بالأوضاع القائمة والمحتملة التي قد تعرض للخطر أهداف الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ . وتلفت الهيئة أنظار الحكومات الى الثغرات ونقاط الضعف في المراقبة الوطنية وفي التقيد بأحكام المعاهدات ، وتتقدم أيضا باقتراحات وتوصيات لتحسين الأوضاع على المستويين الوطني والدولي على السواء . وتنص الاتفاقيتان على تدابير خاصة تتاح للهيئة لكفالة تنفيذ أحكامهما. ويكمل تقرير الهيئة السنوي ، في العادة ، بأربعة تقارير تقنية منفصلة تتضمن بيانات عن الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية اللازمة للأغراض الطبية والعلمية ، مشفوعة بتحليل الهيئة لهذه المعلومات . وتلزم هذه التقارير لضمان سلامة سير مراقبة الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية . وقد قررت الهيئة ، اثر استعراض أجرته لمنشوراتها ، توحيد منشوراتها الثلاثة المتعلقة بالتقديرات والاحصاءات الخاصة بالمخدرات لسنة ١٩٨٨ ، بحيث ينخفض عدد الصفحات الاجمالي في المنشور الموحد بـ ٣٠ في المائة تقريبا . ويمكن انتظار تحقيق وفورات بعد السنة الأولى من التنفيذ .

٥ - وتقدم الهيئة التعاون التقني الى الادارات الوطنية لمساعدتها على الوفاء بالالتزامات التي ترتبها عليها المعاهدات المتصلة بالعقاقير المخدرة . وهي تنظم ، لهذه الغاية ، حلقات دراسية وبرامج تدريبية اقليمية لمديري أجهزة مراقبة العقاقير المخدرة ، اما في أحد بلدان المنطقة المحددة المعنية واما في مقر الهيئة . كما انها تعزز الآن قدرة أمانتها على تدريب المديرين الوطنيين وتنوي ، في هذا الصدد ، أن تنشر في عام ١٩٨٩ كتيبا يسدي الى الادارات الوطنية مزيدا من الارشاد في اضطلاعها بمهام المراقبة المناطة بها .

٦ - ويتوسع عمل الهيئة باستمرار نتيجة لقيام الحكومات بتنفيذ التدابير الطوعية الرامية الى تشديد المراقبة على المؤثرات العقلية ، ولتزايد عدد المواد الخاضعة للمراقبة الدولية ، وللحاجة الى الاستزادة من التحاور مع الحكومات بغية ترويج التدابير العلاجية التي تستهدف وضع حد للانتاج والاتجار غير المشروعين ولإساءة الاستعمال. ويظهر في المرفق الثاني برنامج عمل الهيئة مقسما الى أربعة برامج فرعية ، مع أهداف هذه البرامج والأنشطة المضطلع بها لبلوغها والموارد المتاحة لذلك . وتتسم البرامج الفرعية بالترابط وبأن كلا منها يؤثر في نتائج تدابير المراقبة المشمولة بالبرامج الفرعية الأخرى .

٧ - وقد أدت الأزمة المالية التي أصابت الأمم المتحدة الى فرض القيود على البرامج التنفيذية التي تضطلع بها الهيئة ، وكان من هذه القيود تجميد التوظيف ، الذي أخّر ملء الوظائف الشاغرة ، ومنها ثلاث في اطار البرنامج الفرعي ١ المتضمن أنشطة ذات أولوية عليا تستهلك ٤١ في المائة من الميزانية الاجمالية للهيئة . وكانت احدى الوظائف الشاغرة خاصة بـ "موظف قانوني" ، لدرايته الفنية أهمية جوهرية في المسائل المتصلة بالامتثال للمعاهدات . أما في اطار البرنامج الفرعي ٢ ، فكان هناك وظيفة

شاغرة واحدة يؤثر شعورها في التجهيز السريع للتقديرات التكميلية ، وهي تقديرات أساسية بالنسبة الى تنفيذ عمليات المراقبة التي تقضي المعاهدات باجرائها على الاتجار اليومي بالمخدرات اللازمة لتلبية الاحتياجات الطبية . وكان هناك أيضا ، في اطار البرنامج الفرعي ٤ ، وظيفة شاغرة واحدة ظل ملؤها متعذرا حتى منتصف عام ١٩٨٨، فبلغت الخسارة المترتبة على ذلك ٨ في المائة من موارد هذا البرنامج الفرعي الذي لا يزال عبء العمل يزداد فيه باطراد نتيجة للعدد الاضافي من المؤشرات العقلية التي تخضع للمراقبة ولتنفيذ التدابير الطوعية الاضافية التي تقترح الهيئة اتخاذها لتعزيز المراقبة . وبناء على ذلك وجب اعطاء الأنشطة الناجمة عن تدابير المراقبة الطوعية للمؤشرات العقلية وعن تدابير رصد السلائف والكيميائيات الأصلية أولوية أدنى من الأولوية المعطاة للأنشطة الناجمة عن الولايات المستندة الى المعاهدات .

٨ - وتمكنت الهيئة ، بفضل الأموال المتأتية من خارج الميزانية ، من توسيع أنشطة المساعدة التقنية المقررة في اطار البرنامج الفرعي ١ . فقد حولت اليابان ، عن طريق صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير ، حلقة لتدريب المديرين الجهويين لمراقبة العقاقير المخدرة عقدت في عام ١٩٨٨ في الصين . كما أن حكومتي ايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية تقدمان الآن أموالا خارجة عن الميزانية تستخدم لصالح التعاون التقني مع بلدان غرب افريقيا .

أولا ـ نظرة عامة

١ ـ لا يزال تعاطي مجموعة متنوعة من العقاقير المخدرة يتصف بالخطورة ويهدد كل البلدان وكل قطاعات المجتمع . ويزيد من المخاطر الصحية تزامن استهلاك اثنين أو أكثر من هذه العقاقير ، مقترنة في أحيان كثيرة بالكحول والتبغ ، وبظهور عقاقير أقوى مفعولا يساء استعمالها وتتناول بطرائق لا ينفك خطرها يتزايد . ثم ان من يتعاطون العقاقير المخدرة بالحقن الوريدي هم شديدو التعرض للوقوع ضحايا للمرض المهلك الذي هو متلازمة القصور المناعي المكتسب (الايدز) . ويحصل الانتاج والصنع غير المشروعين للعقاقير المخدرة في عدد متزايد من البلدان ، وتستمر في الاضطلاع بتلك الأنشطة منظمات اجرامية لها روابطها داخل البلدان وداخل المناطق وفيما بين المناطق. كما أن أمثال هذه المنظمات ، التي كثيرا ما تضم قواها الى قوى المجموعات الارهابية ، تنشر العنف والفساد وتهدد المؤسسات السياسية وتوهن سلامة الاقتصادات الوطنية وتعرض للخطر أمن البلدان بالذات .

٢ ـ وخلال عام ١٩٨٨ أفضت خطورة الحالة ، وقد تثير القلق على أرفع المستويات الحكومية ، الى شن هجمات مضادة قوية نظمت على أصعدة المجتمعات المحلية والأصعدة الوطنية والاقليمية والمتعددة الأطراف . ويشدد الآن بقوة على أن يكشف ويقدم الى العدالة، ليس فقط من يتصفون بأنهم هم العقول الموجهة للعصابات الاجرامية ، بل أيضا كامل الشبكات المتورطة في عمليات الانتاج والصنع والتوزيع غير المشروعة .

٣ ـ وقد بلغت مرحلة متقدمة جدا في صياغة معاهدة دولية جديدة لضرب منظمات الاتجار غير المشروع ، ويحتمل انجاز هذه المعاهدة ووضعها حيز النفاذ في موعد قريب . انما حتى قبل أن تصبح هذه الادارة القانونية الحيوية متاحة ، هناك حكومات عديدة تصدر قوانين وطنية ترمي الى منع تبييض الأموال المتولدة من الاتجار غير المشروع والى اتاحة مصادرة الأصول التي يحوزها المتجرون . كما أن أجهزة انفاذ القوانين تضم الآن قواها الى قوى نظيراتها على الصعيدين الاقليمي والأقاليمي ، فتوقع اضطرابا شديدا في عمليات المتجرين . وقد كان بين العمليات البالغة الأهمية عملية مخططة ومنسقة لانفاذ القوانين اضطلع بها في آب/أغسطس ١٩٨٨ واشترك فيها ٣٠ من بلدان القارة الأمريكية وأوروبا الغربية . وأدت ، خلال ٣٠ يوما ، الى ضبط ١١ طنا من الكوكايين ، وتدمير ١٣ معملا لهذه المادة ، وتخريب ٧ مدارج سرية للطائرات ، واتلاف ٢٤٠ طنا من القنب ، وتوقيف أكثر من ١ ٠٠٠ شخص . وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، أفضت ، للمرة الأولى ، اجراءات التعاون التي اشتركت فيها بلدان أوروبا الغربية مع الولايات المتحدة الى اتهام مؤسسة مالية دولية ، مع مسؤوليها ، بالتورط في اخفاء وتبييض الأموال المتولدة من الاتجار بالكوكايين . فتنسيق عمليات انفاذ القوانين على الصعيدين الاقليمي والأقاليمي يفتح أفضل الآفاق في مواجهة وتعطيل المنظمات الاجرامية الدولية .

٤ ـ وخلال الأشهر الـ ١٢ الأخيرة ، أضفي الطابع الرسمي على التعاون بين بلدان شرق

أوروبا وغربها وأمريكا الشمالية بابرام اتفاقات رسمية وبالتعاون في تنفيذ عمليات لانفاذ القوانين حققت نتائج هامة شملت قطع الروابط بين شبكات المتجرين .

٥ - وتمارس الزراعة غير المشروعة للنباتات المخدرة على مساحات هي من الاتساع بحيث تلزم أساليب خاصة لاستئصال هذه النباتات . فهناك عدد من البلدان يقوم الآن بالاستئصال الجوي لخشخاش الأفيون وللقنب . وتوخيا لاتاحة التوسع في استئصال شجيرة الكوكا ، تجرى الآن أبحاث غايتها الاهتداء الى مبيد أعشاب محدد يكون فعالا ويراعي ، في الوقت ذاته ، الحاجة الى حفظ البيئة . ونجاح هذه الأبحاث أمر حاسم اذا كان المراد هو الاحتواء والتخفيض الفعالين للزراعة غير المشروعة لشجيرة الكوكا . وقد أصيبت مناطق انتاج الكوكا ، حتى الآن ، بأضرار بيئية فادحة سببها لها استخدام المتجرين لتقنيات القطع والحرق وما يرافقها من تآكل التربة واغراق الكيماويات السامة في الأنهار ومجاري المياه .

٦ - ويمكن حساب كلفة اساءة استعمال العقاقير المخدرة بأساليب عديدة مختلفة : بالانتاجية المهدورة ، وبالتكاليف الصحية المتصاعدة ، انما ، فيما يثير أعمق الأحاسيس ، بفقدان الحياة عبثا . ويجري الآن في عدد من البلدان توسيع البرامج الهادفة الى منع اساءة استعمال العقاقير والى معالجة المتعاطين واعادة تأهيلهم ، ويشترك قادة المجتمعات المحلية في ذلك بنشاط . وتظهر الدراسات الاستقصائية التي أجريت في بعض البلدان أن تعاطي عدد من العقاقير المخدرة قد يكون استقر عند مستوى ما أو حتى انخفض قليلا . ويمكن أن يعزى ذلك الى تزايد وعي الجمهور والى تغير المواقف من مقبولية اساءة استعمال العقاقير المخدرة نتيجة لانتشار المعرفة بخطرها على الصحة وبالوفيات المرتبطة بها . ولعل منظمة الصحة العالمية تود النظر في امكان اعطاء الأولوية للاهتمام بتعزيز وتنسيق الأبحاث المتصلة بمنهجيات المعالجة ، اذ أن الحاجة الى ذلك تزداد الحاحا بالنظر الى انتشار تعاطي العقاقير متعددة والى صعوبات ازالة السمية في مثل هذه الحالات . وعلى غرار ذلك يمكن لمنظمة العمل الدولية أن توسع البرامج الرامية الى منع تعاطي العقاقير المخدرة في أماكن العمل والى اعادة مسيئي الاستعمال الى الاندماج في المجتمع . كما أن احراز التقدم في احتواء وتقليل الطلب غير المشروع على العقاقير المخدرة هو أمر أساسي لنجاح جهود المكافحة . فتخفيض العرض غير المشروع في مجال واحد فقط يمكن أن يكون له أثر هام . لكن هذا الأثر مؤقت لأن ازالة مصدر واحد للعرض ستوازن ، ببساطة ، بالاعتماد على مصدر آخر .

٧ - وكما سبقت الاشارة ، يثير الارتباط بين تعاطي العقاقير المخدرة بالحقن الوريدي وبين الايدز قلقا بالغا . ونسبة حالات الايدز الناجمة عن هذا التعاطي تختلف كثيرا بين منطقة وأخرى ، فقد أفيد في بعض أنحاء أوروبا الغربية والولايات المتحدة أن أكثر من ٥٠ في المائة من هذه الحالات يرتبط بتعاطي العقاقير المخدرة بالحقن الوريدي . وواضح أن اتخاذ التدابير التي يمكن أن تخفض تشاطر ابر الحقن بين من يتعاطون العقاقير بالحقن الوريدي هو أمر لا بد منه للحد من تفشي الايدز . كما أن المفترض ، في الوقت نفسه ، أن لا تؤدي التدابير الوقائية ، التي تمس الحاجة اليها ، لا الى تشجيع تعاطي العقاقير المخدرة ولا الى تسهيله .

٨ - وتشكل المراقبة الفعالة للعقاقير المخدرة اللازم استخدامها للأغراض العلمية والطبية عنصرا أساسيا في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمنع اساءة استعمال العقاقير المخدرة . وعلى وجه الاجمال ، لا يزال نظام المراقبة الدولية الموضوع بمقتضى معاهدة سنة ١٩٦١ يعمل على نحو مرض ؛ فعمليات تحويل المخدرات عن الاتجار المشروع الى السبل غير المشروعة لا تزال نادرة نسبيا ، والكميات المشمولة بها هي عند الحد الأدنى قياسا بحجم الصفقات الضخم . ويصح هذا القول أيضا على العقاقير المخدرة المتداولة في الاتجار الدولي وفي الأوساط المحلية لتجارة الجملة . وفيما يتصل بنظام المراقبة الذي حددته اتفاقية سنة ١٩٧١ ، تضطلع الأطراف وغير الأطراف على السواء ، وعلى نحو مرض ، بتطبيق المراقبات المنصوص عليها في الاتفاقية بشأن المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني ، وكذلك بتطبيق التدابير الطوعية الخاصة التي توصي الهيئة بتنفيذها لدعم هذه المراقبات . وخلال الشهور الـ ١٨ الأخيرة ، منعت الاجراءات التي اتخذتها الحكومات ، كما منع تعاونها الوثيق مع الهيئة ، من أن تحوّل الى الأقنية غير المشروعة كمية من المؤثرات العقلية تزيد على الـ ١٤ طنا وتقابل ما يزيد على ١٩٠ مليونا من الأقراص . وكانت أهم المواد التي منع تحويلها هي الفنيتيلين والميثاكوالون والسيكوباربيتال . وفي حالة الميثاكوالون ، الذي كان خلال فترة لم ينقض عليها الا بضع سنوات ، يحول الى الاتجار غير المشروع بكميات هائلة ، حققت المراقبات أثرها المتوخى ، ويكاد التحويل يمنع دائما في الوقت الحاضر مع أن محاولات القيام به مستمرة . أي أن النظام الدولي يعمل جيدا في حالة المواد المراقبة في اطار الجدول الثاني . أما في حالة المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع ففعالية مراقبة ورصد الاتجار الدولي لا تزال تتطلب من بلدان الصنع والتصدير ، من جهة ، ومن بلدان الاستيراد ، من الجهة الأخرى ، أن تتخذ المزيد من الاجراءات . وقد تم تناول الحالة والحاجة الى اتخاذ اجراءات علاجية في مكان آخر من هذا التقرير.(٣)

٩ - وأدى عدم تطبيق أحكام الاتفاقيتين في بعض المرافىء والمناطق الحرة الى تعقّد الاضطلاع بالمراقبة على نحو فعال ، بل انه سهّل تحويل عقاقير خاضعة للمراقبة الدولية الى الأقنية غير المشروعة . وتشتد حدة هذه المشكلة كثيرا بالنسبة الى بعض المؤثرات العقلية . وهنا تذكّر الحكومات بأن اتفاقية سنة ١٩٦١(٤) تتطلب من الأطراف أن "تمارس في المرافىء والمناطق الحرة نفس الاشراف والمراقبة اللذين تمارسهما في سائر أنحاء أقاليمها ، ويجوز لها ، مع ذلك ، تطبيق تدابير أحزم وأحسم" . وفي اتفاقية سنة ١٩٧١ نص مماثل يتعلق بالمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني .

١٠ - ويتسم انضمام كل الدول الى اتفاقيتي سنتي ١٩٦١ و ١٩٧١ بأنه أمر أساسي بالنسبة الى الاشتغال الفعال لنظام المراقبة الدولية للعقاقير المخدرة . وهنا تؤكد الهيئة مجددا على الأهمية التي تنيطها بمسارعة الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقيتين الى اتخاذ الاجراءات اللازمة للانضمام اليهما رسميا . كما أنها تلاحظ ، مع الارتياح ، أن عددا من الدول قد اتخذ مثل هذا الاجراء في عام ١٩٨٨ .

١١ - وطوال ٦٠ عاما ، كان للهيئة وللأجهزة التي سبقتها ملاكات موظفين منفصلة ، مسؤولة تجاهها فقط في المسائل الهامة ومنوط بها تنفيذ قراراتها في فترات ما بين الدورات . وهذا الترتيب ، الرامي الى ضمان المحافظة على استقلال الهيئة التقني الذي تعلق عليه الأطراف أهمية كبيرة ، ينبع من المسؤوليات التي تلقيها عليها المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير ، وضمنها الوظائف شبه القضائية . وفيما يختص بالهيئة ، وافق المجلس على هذا الترتيب ، بعد التشاور معها ، في عام ١٩٦٧ ، وأكد موافقته عليه في عام ١٩٧٣ ثم في عام ١٩٧٦ . وعزز أطراف المعاهدات تأييدهم لقرار المجلس في قرار اتخذه مؤتمر المفوضين الذي عقد لتعديل اتفاقية سنة ١٩٦١ . ثم أكد الأطراف موقفهم من جديد بالنص في اتفاقية سنة ١٩٦١ على أن يعين أمين الهيئة بالتشاور مع الهيئة . والأمانة تعتبر أن حاجتها الى ملاك موظفين منفصل لا تزال جوهرية بالنسبة الى اضطلاعها بمسؤولياتها على نحو فعال ، وتوافق بالاجماع على أن الترتيبات النافذة الآن ينبغي أن تستمر . وقد جرى التشديد على هذا الرأي في التقرير الحالي بالنظر الى التوصية التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق بأن ينظر في امكان الاستمرار في تقصي مسألة الدمج المحتمل لأمانة الهيئة بشعبة المخدرات .

ثانيا - عمل نظام المراقبة الدولية للعقاقير

ألف - المخدرات

حالة المعاهدات

١٢ - انضمت في عام ١٩٨٨ ثلاث دول الى "الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١" ، فأصبح عدد الأطراف في الاتفاقية ، بصيغتها الأصلية أو المنقحة ، يبلغ ١٢٥ . وهذه الدول هي الامارات العربية المتحدة وأوغندا والصومال . وتلاحظ الهيئة مع الارتياح أن انضمام أوغندا يخفض الى ١٠ عدد الدول التي هي أطراف في المعاهدات السابقة لاتفاقية سنة ١٩٦١ وانها لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية الأخيرة . وهذه الدول الـ ١٠ هي ألبانيا وجمهورية افريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وسان مارينو والسلفادور وسيراليون وكمبوتشيا الديمقراطية والكونغو ومالطة واليمن . وتحث الهيئة هذه البلدان على الانضمام دون تأخير الى اتفاقية سنة ١٩٦١ .

١٣ - أما الدول الـ ٣٥ التي ليست أطرافا في أية معاهدة متعددة الأطراف بشأن المخدرات ، فمعظمها يعمل فعليا في اطار اتفاقية سنة ١٩٦١ ، ويسعى الى تطبيق أحكامها . وتحث الهيئة كذلك الحكومات المعنية على الانضمام الى هذه الاتفاقية التي هي تطبق أحكامها فعلا .

التعاون مع الحكومات

١٤ - حافظت الحكومات اجمالا على التعاون الوثيق مع الهيئة ، واستمر معظمها في

تقديم التقارير اليها وفق ما توجبه اتفاقية سنة ١٩٦١ . وفي عام ١٩٨٨ أحالت ١٥٨ دولة هذه التقارير ، ولكن ١٢٠ منها فقط بعثت بتقاريرها كاملة . ولم ترد تقارير من البلدان التالية : اسرائيل وأنغولا وبروني دار السلام وبوليفيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وزامبيا وسانت لوسيا وغامبيا وفييت نام وكمبوتشيا الديمقراطية .

١٥ - وتتطلب المراقبة الفعالة أن تقدم كل الحكومات بيانات منتظمة ضمن الاطار الزمني الذي نصت عليه الاتفاقية . وينبغي كذلك أن تردّ السلطات الوطنية بسرعة على طلبات الهيئة للتوضيحات والمعلومات الاضافية . فالتأخيرات تعطّل فعالية الاجراءات التي تعتبرها الهيئة ضرورية لايجاد حلول للأوضاع المخالفة للمعاهدات ، ولمنع نشوء هذه الأوضاع .

١٦ - ومن بين المعلومات التي ينبغي تقديمها الى الهيئة بموجب المادة ٢٠ من اتفاقية سنة ١٩٦١ ، ما يتعلق بالمصادرات وبالتخلص من كميات العقاقير المخدرة المصادرة . غير أن المعلومات المتعلقة بالمصادرة لا ترد من كل الحكومات ، وبعض الحكومات لا يقدم الا جزءا منها . وربما كان مرد ذلك ، في معظم الأحيان ، الى التخلف عن تنفيذ المادة ١٧ التي توجب اقامة "ادارة خاصة" لتطبيق أحكام الاتفاقية. والحكومات ليست ملزمة بانشاء سلطة واحدة ، لكن عليها أن تنشىء آلية للاتصال وللتنسيق الفعال لأنشطة مختلف الدوائر المسؤولة عن تطبيق تشريعات مراقبة العقاقير المخدرة . فهذه الآلية ، عندما تعمل بفعالية ، تمدّ السلطة المركزية بوسائل الحصول على المعلومات من مصادر ادارية مختلفة ، مثل الدوائر التي تنفذ عمليات المصادرة (الشرطة والجمارك، الخ ..) . وعند استيفاء هذا الشرط ، تستطيع الحكومة أن تزود أجهزة المراقبة الدولية بكل المعلومات المطلوبة بموجب المعاهدات . ومن الضروري تقديم كامل المعلومات المتصلة بعمليات المصادرة اذا كان المراد للهيئة أن تقوم بوظائفها بفعالية . لذلك تأمل الهيئة أن تقدم الحكومات هذه البيانات كاملة وعلى نحو سريع .

١٧ - وقد قامت الهيئة أخيرا باستعراض شامل للتعاون الذي تضطلع به كل حكومة على انفراد ، فأظهر هذا الاستعراض عدم كفاية التعاون الذي قدمته دول عديدة . والهيئة هي الآن على اتصال بالحكومات المعنية ، وقد أكدت لها استعدادها ، ضمن حدود مواردها لمدها بأية مساعدة تلزم لتحسين التعاون .

١٨ - وفي عام ١٩٨٨ ، وسعت اللجنة مجال تطبيق المراقبة لكي تشمل "العقاقير المحوّرة"، [٥] فوضعت خمسة من هذه العقاقير تحت المراقبة الدولية . وكانت الهيئة قد شددت في تقاريرها السابقة على المشكل الذي تحدثه العقاقير المشار اليها ، وهي ترحب الآن بهذا التطور . كما انها اتخذت الاجراءات التي تضمن للحكومات ممارسة المراقبة على تلك العقاقير المخدرة .

عمل نظام المراقبة

١٩ - لم نشهد منذ عام ١٩٨٠ سوى ١٩ حالة حولت فيها العقاقير المخدرة عن الأقنية المشروعة في التجارة الدولية . وقد كانت الكميات المحولة صغيرة للغاية بالمقارنة مع حجم الصفقات المشروعة ، ويمكن أن يعزى جزء من ذلك الى تنفيذ التدابير التي اتخذتها الهيئة في الأعوام الأخيرة للتصدي لمحاولات التحويل عن الاتجار المشروع التي تستعمل فيها شهادات استيراد مزوّرة . وثمة حكومات عديدة تتعاون الآن فيما بينها على تكوين مجموعة من شهادات الاستيراد الصحيحة بغية تسهيل كشف التزوير ومنع التحويل. وفي الوقت الحاضر تقوم سلطات بلدان عديدة ، قبل الترخيص بالتصدير بتمحيص ما يقابله من شهادات الاستيراد ، فاذا نشأت مسألة ما ، استشارت الهيئة للحصول منها على تأكيدات لصحة الشهادات . وترحب الهيئة بهذه الممارسة وتأمل أن تصبح قاعدة تعتمدها كل البلدان المصدرة .

باء - المؤثرات العقلية

حالة المعاهدة

٢٠ - ارتفع عدد الدول الأطراف في اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ، الى ٩٢ ، عندما انضمت اليها الامارات العربية المتحدة وأوغندا وبروني دار السلام وتشيكوسلوفاكيا. ويشمل هذا المجموع أكثر من ثلثي بلدان أمريكا وأوروبا . أما في المناطق الأخرى ، فمازال معدل الانضمام أقل من ٥٠ في المائة ؛ وفي أجزاء من آسيا وأوقيانيا ، يتدنى عدد الأطراف حتى عن ثلث الدول . وفي المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها ، الذي عقد في عام ١٩٨٧ ، أعلنت كل من ايرلندا وبلجيكا وبوروندي وسري لانكا وسورينام وسويسرا وهولندا عن نيتها في الانضمام الى اتفاقية سنة ١٩٧١ . وترحب الهيئة بتلك التصريحات وتأمل أن تودع حكومات تلك البلدان صكوك تصديقها أو انضمامها لدى الأمين العام في أقرب وقت ممكن . كما أنها تحث كل الحكومات الأخرى التي لم تصبح أطرافا بعد على أن تسارع هي أيضا على الاتفاقية .

التعاون مع الحكومات

٢١ - وفقا للمادة ١٦ من اتفاقية ١٩٧١ ، تقوم أكثر من ١٤٠ حكومة ، سنويا ، بتزويد الهيئة بالبيانات المتعلقة بالمؤثرات العقلية . غير أن عدة دول أطراف في الاتفاقية تخلفت حتى الآن تكرارا عن التعاون مع الهيئة ، أو أنها لا تقدم سوى بيانات ناقصة أو مغلوطة ، ولا سيما فيما يتعلق بالمواد الخاضعة للمراقبة في اطار الجدولين الثالث والرابع . ويضاف الى ذلك أن بعض تدابير المراقبة التي أوجبتها الاتفاقية لم تنفذ بعد تنفيذا كاملا . ومن أهم أسباب هذا التخلف عدم كفاية الموظفين والموارد المالية في الادارات الوطنية المعنية بمراقبة العقاقير المخدرة ، اذ أن المراقبة الفعالة تقتضي من الحكومات أن تزود اداراتها المعنية بمراقبة العقاقير المخدرة

بالموارد الضرورية لضمان الاشتغال التام لنظمها الوطنية الخاصة بمراقبة العقاقير المخدرة . والهيئة مستعدة ، في حدود مواردها ، لتلبية طلبات المساعدة التي ترد من الحكومات ، ولا سيما في مجال التدريب .

٢٢ - وتقوم الآن حكومات كثيرة باستعراض قوانينها الخاصة بمراقبة العقاقير المخدرة بغية توسيع المراقبة حتى تشمل كل المؤثرات العقلية . وينبغي ، دون مزيد من التأخير ، استحداث تدابير لمراقبة منتجات البنزوديازبين . وينبغي للحكومات التي تواجه صعوبات في رصد الاتجار الدولي بالمؤثرات العقلية أن تنظر في امكان الحد من عدد المستوردين والمصدرين المرخص لهم ، ومن عدد نقاط دخول هذه المؤثرات .

عمل نظام المراقبة

٢٣ - تطبق تدابير مراقبة التجارة الدولية ، التي تقضي اتفاقية سنة ١٩٧١ بتنفيذها على المواد المدرجة في الجدول الثاني ، تطبيق واسع النطاق ، ويتبين انها فعالة في منع تحويل تلك المواد الى الاتجار غير المشروع . وتتضمن هذه التدابير الامتثال لنظام تراخيص الاستيراد/التصدير ، وتقديم البيانات ربع السنوية ، وقصر حجم الصادرات على ما تجريه الحكومات من تقييم لاحتياجاتها السنوية المشروعة كما تنشرها الهيئة . والمحاولات التي يبذلها المتجرون الدوليون لتمويل المواد المدرجة في الجدول الثاني ، وبشكل خاص الميثاكوالون والفنيتيلين ، لا تنجح الا اذا لم تحترم آليات المراقبة الوطنية والدولية .

٢٤ - ولا تزال السلطات الوطنية تستشير الهيئة في أحيان كثيرة بشأن الحالات التي يستمر فيها الشك بصحة التراخيص . وهكذا استطاعت الهيئة مجددا في عام ١٩٨٨ ، بالتعاون مع الحكومات ، منع تحويل كميات كبيرة من المؤثرات العقلية الى الاتجار غير المشروع .[٦] وتتطلب مكافحة تحويل المخدرات الى القنوات غير المشروعة أن تكون الحكومات في يقظة مستمرة وأن تضع أطرا قانونية ملائمة . وفقا لما تتطلبه الاتفاقية . والمفترض في آليات واجراءات المراقبة ، التي تطورت في الأعوام القليلة الماضية ، أن تمكن الحكومات من كشف ومنع الصفقات غير المشروعة والهيئة من مساعدة هذه الحكومات في مساعيها . ويمكن تحقيق النجاح ذاته بخصوص المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع لو طبقت الحكومات نظام تراخيص الاستيراد/التصدير على تلك المواد ، وفقا لما هو مطلوب في عدد من قرارات المجلس .

٢٥ - وفي عام ١٩٨٨ قام الدليل على أن عدة أطنان من السيكوباربيتال شحنت من أوروبا الغربية الى البلدان الافريقية ، وهي بلدان لا تتجاوز احتياجاتها الطبية بضعة كيلوغرامات . وقد نقلت الشحنات ، أول الأمر ، عبر البلدان الأوروبية التي لم تنضم بعد الى اتفاقية سنة ١٩٧١ والتي لا تفرض فيها مراقبة على الاتجار الدولي بالمواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع .

٢٦ - وتبين لسلطات البلدان التي زعم أنها هي المقصودة أن تلك الكميات كان ينوي تحويلها الى القنوات غير المشروعة . غير أن تصدير هذه المواد لم يكن يشكل نشاطا غير قانوني ، أي معاقبا عليه ، في البلدان الأوروبية التي ليست أطرافا في اتفاقية سنة ١٩٧١ . وما لم تتخذ التدابير القانونية اللازمة ، سيكون المتاجرون أحرارا في مواصلة استعمال هذه البلدان قاعدة لعملياتهم المربحة . والهيئة تجدد حثها للحكومات المعنية على الاسراع في اصدار القوانين اللازمة لزيادة الفعالية في رصد الاتجار الدولي بهذه المواد ، وعلى أن تصبح أطرافا في اتفاقية سنة ١٩٧١ .

٢٧ - ولعل أهم اجراء يمكن اتخاذه ، لتحسين مراقبة الاتجار الدولي والحد من تحويل المؤثرات العقلية الى القنوات غير المشروعة ، هو توسيع نظام تراخيص لاستيراد/التصدير ليشمل المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع . ولذلك تؤيد الهيئة الرأي الذي أعرب عنه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد في ثلاثة من قراراته .(٧) وهناك أكثر من ٧٠ حكومة تتقيد الآن بتلك القرارات ، ولعل الوقت قد حان للتعبير عن هذا التوافق الدولي المتنامي للآراء في تعديل يدخل على المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٧١ .

٢٨ - وينبغي ألا تمنح تراخيص استيراد وتصدير المؤثرات العقلية الا السلطة المعنية رسميا ، وعلى استمارات مطبوعة وفقا للنموذج الذي اعتمدته اللجنة . ولا ينبغي أبدا استعمال الرسائل المطبوعة لمنح التراخيص ، لأن هذه الرسائل سهلة التزوير . وفي حالة الارتياب بشرعية الترخيص ، ينبغي دائما لحكومات البلدان المصدرة أن تتثبت بعناية من صحة ترخيص الاستيراد ، معتمدة ، بين وسائل ذلك التحقق من صدور الترخيص عن السلطة المفوضة باصداره وفقا للاصول ، حسبما يفاد به الأمين العام .

٢٩ - وينبغي كذلك أن تتأكد حكومات البلدان المصدرة من أن مصدريها يساعدون على تقوية التعاون الدولي بالامتثال بدقة للأنظمة القانونية السارية في البلدان المستوردة . وتنشر الهيئة الآن بالاضافة الى الاحصاءات المتعلقة بالمؤثرات العقلية ، بيانات بالبلدان التي تتطلب تراخيص لاستيراد بعض المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع . أما المواد التي ليست لازمة للاستخدامات الطبية ، فينبغي أن تحظر الحكومات استيرادها رسميا ، وفقا للمادة ١٣ من اتفاقية سنة ١٩٧١ .

٣٠ - وقد أشارت الهيئة من قبل الى أن منظمات الخدمة الانسانية كثيرا ما لا تتقيد ، عند التبرع بأدوية تحتوي على مؤثرات عقلية ، بالقوانين السارية في البلدان المتلقية . فينبغي أن تتأكد البلدان المانحة من عدم تقديم هذه الأدوية الا استجابة لاحتياجات طبية مشروعة وبعد الاتفاق في ذلك مع السلطات الوطنية للبلد المتلقي .

٣١ - وكما لفتت الهيئة انتباه الحكومات مرارا الى الخطر الاحتمالي لتحويل المؤثرات العقلية الى الاتجار غير المشروع في مناطق المرافىء الحرة ، والى ضرورة المضي في تشديد المراقبة على تلك المناطق .(٨) فالشركات التي لها فروع أو مخزونات مؤثرات عقلية في احدى مناطق المرافىء الحرة لبلد غير بلدها خاضعة ، هي أيضا ، لقوانين ذلك البلد فيما يتعلق بالمادة المشار اليها . لذلك ينبغي أن تكون مرخصا

بها وخاضعة للتفتيش حسب الأصول ، وأن تحصل على ترخيص بكل استيراد أو تصدير اذا استوجبت ذلك القوانين الوطنية المتعلقة بالعقاقير المخدرة في البلد المعني .

٣٢ - ولفتت الهيئة نظر الحكومات ، في تقريرها عن عام ١٩٨٥ ، الى المخزونات الفائضة من الميثاكوالون والخطر الذي تشكله باعتبارها هدفا لمن يمارسون الاتجار غير المشروع . ولذلك يسرها الآن أن تكون مخزونات المصنعين قد انخفضت عالميا من أكثر من ٥٠ طنا في عام ١٩٨٣ الى ٢٠ طنا في أواخر عام ١٩٨٧ ، بالغة شيئا فشيئا مستوى أكثر تناسبا مع الطلب المشروع . وقد استؤنفت صناعة الميثاكوالون في بعض البلدان بعد أن نفدت المخزونات . وينبغي أن تكيف الكميات التي تصنع سنويا مع الاحتياجات الطبية العالمية ، التي لا تزال تنخفض بشكل هام .

٣٣ - ويجدر الآن توجيه الاهتمام الى مخزونات الفنتيلين ، التي تراكمت حتى بلغت مستوى يزيد على ١٠ أمثال مستوى الاحتياجات الطبية العالمية السنوية . فالحكومات تقدر أن هذه الاحتياجات لا تتجاوز ٣٥٠ كيلوغراما ، في حين أن المخزونات المفاد عنها في ثلاثة بلدان فقط كفيلة بتلبية الاحتياجات الطبية العالمية لما يزيد على ١٠ أعوام . لذلك يمكن النظر في اتلاف المخزونات الفائضة وفي وقف التصنيع حتى تنخفض المخزونات الى مستوى متكافئ مع الاستعمال المشروع .

جيم - طلب وعرض المستحضرات الافيونية للأغراض الطبية والعلمية

٣٤ - منذ عام ١٩٧٤ ، استقر الاستهلاك العالمي للمستحضرات الافيونية على حوالي ٢٠٠ طن سنويا من معادل المورفين ، مما يناقض كل التناقض للارتفاع الثابت الذي لوحظ خلال الأعوام الـ ٢٥ السابقة . وقد استقر ، بشكل خاص ، استهلاك الكوديين ، الذي ما زال يمثل أكثر من ٨٠ في المائة من الاحتياجات الطبية العالمية من المستحضرات الأفيونية ، وذلك رغم وفرة المواد الخام وانخفاض الأسعار . وبين المستحضرات الافيونية الأخرى ، استمر ارتفاع الاستهلاك العالمي لثنائي الهيدروكوديين ، وشهد استهلاك الفولكودين انخفاضا هاما في عام ١٩٨٧ بعد أن اتجه ، حتى عام ١٩٨٦ ، الى الارتفاع وفي حين كان الاستهلاك العالمي للمورفين في الفترة الممتدة من عام ١٩٦٧ الى عام ١٩٨٣ مستقرا على معدل متوسط هو ٢ر٢ من الأطنان سنويا ، تضاعف هذا الاستهلاك في الأعوام الأخيرة نتيجة لتزايد استعمال المورفين المجرّع عن طريق الفم لمعالجة المرضى الميؤوس من حالتهم . كما تبين وجود انخفاض في الاستهلاك العالمي للاثيل مورفين . والمتوقع في المدى المتوسط أن يبقى الاستهلاك لمختلف هذه المستحضرات الأفيونية عند ما يقارب ٢٠٠ طن من معادل المورفين .

٣٥ - وفي عام ١٩٨٠ ، وبعد القيام بمشاورات مع الهيئة ، وافقت البلدان المنتجة الرئيسية على انقاص المساحات المستعملة لزراعة الخشخاش ، وذلك لتلافي افراط الانتاج. ومنذ ذلك الوقت والانتاج الاجمالي للمواد الخام الأفيونية متوازن تقريبا مع الاستهلاك

العالمي للمستحضرات الأفيونية . وتشير التوقعات لعام ١٩٨٩ الى أن هذا التوازن سيستمر .

٣٦ - وقد أشارت الهيئة في تقاريرها السنوية الأخيرة الى أن المخزونات الفائضة من المواد الخام الأفيونية الموجودة في الهند وتركيا لا تزال تثير القلق . لقد انخفضت هذه المخزونات في الأعوام الأخيرة نتيجة لاتلاف كميات كبيرة منها ولانخفاض الانتاج الاجمالي ؛ ونجم عن ذلك أنها ، وقد كانت في عام ١٩٨٣ كفيلة لوحدها بأن تلبي الاستهلاك العالمي لفترة تتجاوز سنتين ، هبطت في آخر عام ١٩٨٧ الى مستوى يلبي مجمل الاحتياجات الى المستحضرات الأفيونية لفترة تزيد عن عام ونصف . ومع ذلك ، لا تزال المخزونات الاجمالية الموجودة في هذين البلدين مفرطة . لذلك ترغب الهيئة في أن تذكّر من جديد حكومات كل البلدان المنتجة بضرورة عدم الاذن بزيادة هذه المواد في مخططات زراعة خشخاش الأفيون ، الى أن تنخفض المخزونات العالمية للمواد الخام الأفيونية الى المستوى الأمثل .

٣٧ - وفيما يتعلق بمخزونات الأفيون المحتفظ بها في الهند ، يستفاد من الاحصاءات التي قدمها ذلك البلد ان كمياتها زادت قليلا بالمقارنة بعام ١٩٨٦ وبلغت ٢٥٧ ٢ طنا ، أي ٢٤٨ طنا من معادل المورفين . وهذه المخزونات المحتفظ بها في الهند وحدها تزيد عن كل الطلب العالمي السنوي على المستحضرات الأفيونية . وبرغم الخفض المتتالي للمساحة المزروعة الى أدنى مستوى لها منذ ١٩٦٨ لا يزال المخزون كبيرا لأن صادرات الهند من الأفيون انخفضت هي الأخرى . ففي ١٩٨٧ بلغت هذه الصادرات ٥٠٥ أطنان فقط وهو أدنى رقم منذ ١٩٨١ . وانخفضت الصادرات الى الولايات المتحدة ، وهي أكبر مستورد من الأفيون الهندي ، من ٣٤٠ طنا في المتوسط في السنوات الخمس السابقة الى ١٨١ طنا في ١٩٨٧ ، وهو أدنى رقم منذ ١٩٨١ . وبينما ظلت الصادرات الى الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة واليابان في ١٩٨٧ في المستوى الذي كانت عليه في ١٩٨٦ أو تجاوزته بعض الشيء ، أصاب الصادرات الى فرنسا قدر من الانخفاض . وربما تسبب الانخفاض الحاد في الطلب على النوسكابين ، وهو من قلويدات الأفيون وغير خاضع للرقابة الدولية ، في تناقص استخدام الأفيون لاستخراج قلويداته .

٣٨ - وقد أعدمت تركيا ٧٠٠ ١٧ طن من قش الخشخاش تمثل ربع مخزونها ثم قامت في ١٩٨٦ بتجهيز نصف الكمية الباقية وتحويلها الى مركّز قش الخشخاش غير أن معظمه ما زال مخزونا . وبلغت مخزونات هاتين المادتين المحتفظ بها في البلد المذكور ١٣٥ طنا من معادل المورفين تستطيع وحدها الوفاء بنحو ٧٠ في المائة من الاستهلاك العالمي السنوي من المستحضرات الأفيونية . وقد نتج جانب من هذا التراكم من تناقص كبير في صادرات تركيا . وفي عام ١٩٨٧ ترتب على زيادة صادرات البلد خفض المخزونات الى ٦ر٨٧ طن من معادل المورفين أي أن نسبة التخفيض بلغت ٣٥ في المائة . وكان معظم هذه الصادرات عبارة عن قش خشخاش ومركّز قش الخشخاش وكوديين . وبلغت صادرات قش الخشخاش ، التي يذهب معظمها الى هولندا ، ٤ر٨ طن من معادل المورفين . وبلغت

صادرات تركيا من مركّز قش الخشخاش في ١٩٨٧ ، وغالبيتها الى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندا ، ما يقرب من ٣٢ طنا من معادل المورفين . وفي هذا الصدد أبلغت حكومة هولندا الهيئة أنه ، بعد ابرام الاتفاقات المتبادلة الواسعة النطاق بشأن تسليم المواد ، سيكون انتاج المستحضرات الأفيونية في ذلك البلد في عام ١٩٨٨ مبنيا في المقام الأول على أساس مركّز قش الخشخاش المستورد من تركيا بدلا من قش الخشخاش . وبلغت صادرات البلد من الكوديين ٦ر٩ طن في عام ١٩٨٧ وهي مساوية لصادرات استراليا ولا يفوقها سوى صادرات المملكة المتحدة التي بلغت ٢ر١١ طن في تلك السنة .

٣٩ - وقد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراريه ٩/١٩٨٦ المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٦ و ٣١/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧ ، من الهيئة أن تواصل رصد تنفيذ قراراته الرامية الى استعادة وحفظ التوازن على الصعيد العالمي بين طلب وعرض المستحضرات الأفيونية للمتطلبات الطبية والعلمية والرامية بصفة خاصة الى خفض المخزونات الطائلة من الخامات الأفيونية للأغراض المشروعة . وبعد أن نشرت الهيئة في عام ١٩٨٥ تقرير خاصا (٩) عن الموضوع تنفيذا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤ ، أضطرت مع الأسف بعد ذلك الى ارجاء تنفيذ قراري المجلس ٩/١٩٨٦ و ٣١/١٩٨٧ لضرورة تكريس موارد أقل من أجل الاضطلاع بوظائف أخرى تستند الى المعاهدة وتعين ايلاؤها درجة أعلى من الأولوية . وفيما بعد طلب المجلس في قراره ١٠/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٨ من الهيئة أن تستعرض المعلومات المتوافرة عن الموضوع وأن تدخل في حوار مع الحكومات والأطراف المعنية بغية استنباط حل عملي وفعال قد يشمل اشراك المنظمات الدولية للمساعدة الانمائية .

٤٠ - وقد رأت الهيئة ، لدى سعيها الى تلبية طلب المجلس في حدود الموارد المتاحة ، أنه يتعين أولا جمع معلومات تفصيلية اضافية عن الاحتياجات الطبية ، لتحديد الطلب الحالي والمحتمل من المستحضرات الأفيونية للأغراض الطبية في العالم كله . وفي هذا الصدد لاحظت الهيئة أنه ، برغم أن الاحصاءات الخاصة باستهلاك واستعمال المخدرات في متناولها بموجب اتفاقية عام ١٩٦١ ، قد تكون هناك احتياجات مشروعة لم تلب حتى الآن ويحتمل أن يكون سبب ذلك هو الرعاية الصحية القاصرة أو الأوضاع الاقتصادية العسيرة أو غير ذلك من الظروف في البلدان المعنية . لذلك طلبت الهيئة مساعدة منظمة الصحة العالمية من أجل تحديد حجم مثل هذا الطلب في شتى مناطق العالم وتعرب عن تقديرها للرد الايجابي الذي أعطته تلك المنظمة . وسيعقد في أوائل عام ١٩٨٩ اجتماع مع منظمة الصحة العالمية لتخطيط المشروع المقترح . وتعتزم الهيئة مواصلة حوارها مع الأطراف المعنية لمساعدتها على استنباط حل عملي وفعال لمشكلة المخزونات الزائدة عن الحد ، مع المحافظة في الوقت نفسه على التوازن السليم بين الانتاج والطلب الذي تحقق بجهود مضنية في السنوات الأخيرة .

ثالثا - تحليل الوضع العالمي

٤١ - استفادت الهيئة ، في تحليلها لوضع مراقبة العقاقير المخدرة على الصعيد العالمي وفي مناطق وبلدان خاصة ، من المعلومات التي حصلت عليها من الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المختصة الأخرى ومنها منظمة الشرطة الجنائية الدولية .

ألف - شرق وجنوب شرق آسيا

٤٢ - ما زال انتاج الأفيون في المنطقة عاليا رغم الحملات التي شنت لاستئصال زراعة خشخاش الأفيون . ووفرة الأفيون مع توافر المواد الكيميائية الأساسية يسهل انتاج الهيروين في معامل سرية بجوار حقول الخشخاش قرب حدود بورما وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتايلند . وتدل عمليات الضبط الافرادية لكميات ضخمة من الهيروين والقنب على تمتع المتجرين بدعم مالي كبير . وبرغم قضاء أكثر من عشر سنين في الدعم المتواصل للهياكل التشريعية والادارية لا يزال عدد متعاطي الهيروين بالمنطقة مرتفعا ويوجب على السلطات المثابرة على تنفيذ برامج مكافحة قوية وشاملة . وكثيرا ما يدفع نقص الهيروين من يتعاطونه الى اللجوء الى المؤثرات العقلية وتوافر هذه المؤثرات يبعث على القلق . وقد بدأ اشراك المجتمع المحلي في مداومة الحذر واليقظة وتوليد رد فعل في الجهات المعروفة بوجود المتجرين والمتعاطين فيها . وتواصل البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تعزيز برامج مكافحة العقاقير المخدرة ويجري التركيز على تدريب الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين واعادة تأهيل متعاطي تلك العقاقير . وفضلا عن ذلك عقدت دورة تدريبية لتقديم المعونة التقنية من أجل تسهيل عمليات التحري عن الاتفاقات الجنائية ومصادرة أموال المهربين .

٤٣ - وتدل البيانات الحديثة المتوافرة لدى الهيئة والمتعلقة بالنصف الأول من عام ١٩٨٨ فقط على أنه ما زالت تهرب كميات كبيرة من المستحضرات الأفيونية الى خارج بورما ومنه يبدو أن زراعة الخشخاش لم تنقص . وبالاضافة الى ذلك ما زال يجري تشغيل معامل الهيروين السرية بواسطة مجموعات مسلحة في مناطق الحدود . وما فتئ تعاطي الهيروين داخل البلد يثير مشكلة عويصة منذ عدة سنوات . وتفاقمت المشكلة اذ اقترن بها توافر المؤثرات العقلية .

٤٤ - وتفيد التقارير أنه يجري تهريب الأفيون والقنب الى خارج جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية . وفي أثناء مهمة قامت بها بعثة من الهيئة في عام ١٩٨٧ أبدت الحكومة اعترافها بضرورة اتخاذ تدابير لتحسين مكافحة العقاقير المخدرة . وفي عام ١٩٨٨ قامت بعثة من صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير بزيارة البلد ويجري التخطيط لبرنامج يوفر وسائل اعاشة بديلة لزراع الخشخاش . وفي حزيران/يونيه ١٩٨٨ ألقت السلطات القبض على ما يقرب من خمسين من منتجي العقاقير المخدرة والمتجرين بها

بطريقة غير مشروعة بمناسبة القيام بعمليات ضد معامل التكرير . وتأمل الهيئة أن يقدم المجتمع الدولي المعونة لتمكين السلطات من السعي الى بلوغ الأهداف المرجوة من المعاهدات .

٤٥ - وقد قدر انتاج الأفيون في السنة المحصولية ١٩٨٨/١٩٨٧ بتايلند بنحو ٢٧ طنا . وما زالت معامل الهيروين السرية تعمل على الحدود الشمالية برغم اجراءات الانفاذ وأعمال المراقبة النشيطة على الكيماويات الأساسية . ويجري استئصال زراعات الخشخاش مع التنمية الريفية . فاستؤصلت الزراعات في نحو ٧٤٠ ١ هكتارا في السنة المحصولية ١٩٨٨/١٩٨٧ . أما زراعة القنب التي كانت مركزة من قبل في الشمال الشرقي ، فقد انتقلت الى مقاطعات أخرى كثيرة وعبر الحدود الى البلدان المجاورة . وتشحن كميات كبيرة من الهيروين والقنب على سفن من المقاطعات الساحلية الجنوبية ، أو تشحن جوا من بانكوك . وتمت عمليات ضبط افرادية كبيرة أسفرت احداها عن ضبط ما يزيد على طن . وما زالت تايلند تستخدم كبلد عبور للكثير من مستحضرات الأفيون المنتجة في المنطقة . وبرغم الجهود المبذولة في مجال العلاج واعادة التأهيل لا يزال عدد متعاطي الهيروين يتراوح بين ٠٠٠ ٢٠٠ و ٠٠٠ ٣٠٠ ، معظمهم في بانكوك. والعقاقير الأخرى التي يجرى تعاطيها هي الأفيون والقنب ، وكذلك المؤثرات العقلية بصورة متزايدة . وقد اكتشف وجود معامل امفيتامين في السنوات القليلة الماضية . وفي ١٩٨٧ عثر على عشر من هذه المرافق ودمرت . وبدأ العمل في مشاريع لتقدير مدى استعمال المؤثرات العقلية ، وتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية ، ووضع برامج علاجية . وما زال التصديق على معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة وسن تشريعات تسمح بمصادرة أموال المهربين معلقين .

٤٦ - واستمر تهريب الأفيون والهيروين غير المشروعين من جنوب شرق آسيا الى هونغ كونغ من أجل الاستهلاك المحلي واعادة الشحن الى استراليا وأمريكا الشمالية وأوروبا . وفي خلال النصف الأول من عام ١٩٨٨ ضبط ما يزيد على ٤٠٠ كيلوغرام من الهيروين . وزادت عمليات ضبط القنب الوارد من الفلبين ، بينما وردت أيضا كميات منه من تايلند وكميات من راتنج القنب من نيبال . وما زال الهيروين العقار المخدر الرئيسي المتعاطي ، بالرغم من تحجيم معدل انتشاره عددا من السنين . ويبدو أن تعاطي القنب والمؤثرات العقلية ، ولا سيما الميثاكوالون ، آخذ في الازدياد ، برغم أن العدد الفعلي لمتعاطيها حسب التقارير لا يزال صغيرا . وقد اتسع نطاق البرامج الهادفة الى زيادة توعية الجمهور بأخطار تعاطي العقاقير المخدرة وعلاج المتعاطين . وقد انشىء مركز للمؤثرات العقلية لتوفير معلومات متخصصة وخدمات مرجعية . وفضلا عن ذلك أصبح من الواجب في ١٩٨٨ ، بمقتضى القانون الخاص بالمستحضرات الصيدلية والسموم ، امساك سجلات لاثبات تسلم كل المؤثرات العقلية والتصرف فيها . وبالاضافة الى ذلك يلزم تقديم اقرارات تصدير بشأن المواد المراقبة في اطار الجدول الثالث لاتفاقية ١٩٧١ . وفي ١٩٨٧ عدل الأمر الخاص بالعقاقير الخطرة ليمتد الى الكوكايين والامفيتامينات والميثاكوالون والكوينالباربيتون تطبيق قرينة التهريب في حالة حيازة ما يزيد عن مقادير محددة منها ، أسوة بما كان منصوصا عليه من قبل في حالة الهيروين . ويجري اعداد تشريع

يسمح بمصادرة متحصلات الاتجار بالعقاقير المخدرة ويحتوي على تدابير لمكافحة تبييض المبالغ النقدية .

٤٧ - وما زال تهريب الأفيون والهيروين مستمرا عبر الحدود الشمالية لماليزيا وشريطها الساحلي . ومن أجل ردع مهربي العقاقير المخدرة سنت الحكومة قانون (مصادرة الأموال في حالة) العقاقير الخطرة لعام ١٩٨٨ وهو ينص على مصادرة الممتلكات المستمدة من التهريب . وهو ينص أيضا على تقديم المساعدة لتسهيل الاجراءات القانونية المتخذة في بلدان أخرى . وفضلا عن ذلك وسعت الحكومة نطاق برامجها الخاصة بخفض الطلب . ويبدو أنه تم تثبيت معدل انتشار تعاطي الهيروين ، لكن الحاجة تدعو أيضا الى الرصد الدقيق لتعاطي القنب والمؤثرات العقلية . وتعتزم الهيئات الحكومية والمجتمع المحلي اتباع نهج متكامل لتنفيذ برامج مكثفة لانفاذ القانون والتوعية والعلاج واعادة التأهيل في الجهات المعرفة بتردد متعاطي العقاقير المخدرة وصغار الموزعين عليها .

٤٨ - وتدل عمليات ضبط الأفيون والهيروين منذ ١٩٨٥ على أن محاولات تهريب العقاقير المخدرة عبر الصين مستمرة بالرغم من الجزاءات القاسية التي يتعرض لها المخالف . وشملت الجهود الشاملة التي تبذلها السلطات لصد المهربين عمليات عالية الكفاءة اتخذت مع عمليات انفاذ مناظرة لها في الخارج . ولتنسيق جهود منع التهريب أنشئت لجنة تابعة لمجلس الدولة في عام ١٩٨٧ وهي تضم ممثلي وزارات الصحة والأمن والخارجية وادارة الجمارك . وأنشئ في جامعة بكين الطبية معهد للبحوث العلمية في الارتهان للعقاقير ، مهمته تقديم خدمات المشورة لوزارة الصحة . ولمساعدة الحكومة على زيادة احكام تدابير المكافحة في كل أنحاء البلد ، عقدت الهيئة حلقة تدريبية لمديري مكافحة العقاقير المخدرة في تشانغدو في أيار/مايو ١٩٨٨ . وقد أتاحت الحلقة للمشتركين أن يفهموا على نحو أفضل طريقة تطبيق المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة والتزامات الادارات الوطنية بمقتضاها . وسن في نهاية ١٩٨٧ تشريع ينص على تدابير محددة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية .

باء - جنوب آسيا

٤٩ - زارت بعثة من الهيئة الهند في آذار/مارس ١٩٨٨ . وعقدت مشاورات مع الحكومة في الأمور التالية : انقضاء أجل التحفظات الانتقالية المتعلقة باستخدام القنب في غير الأغراض الطبية بموجب المادة ٤٩ من اتفاقية ١٩٦١ ؛ وتنفيذ قرارات المجلس المتعلقة بطلب وعرض مستحضرات الأفيون للاحتياجات الطبية والعلمية ؛ واستعراض مراقبة العقاقير المخدرة من كل الجوانب . وقد ضبطت كميات كبيرة من العقاقير المخدرة منذ سن التشريع الجديد الخاص بالعقاقير المخدرة في الهند . فشملت مضبوطات ١٩٨٧ ٣٢ طنا تقريبا من خشخاش الأفيون و ٣ أطنان من الأفيون و ٢ر٧ طن من الهيروين و ١٤ طنا من راتنج القنب و ٥٤ طنا من القنب و ٥ر١ طن من الميثاكوالون . كما أزيلت ثلاثة من معامل المورفين وثلاثة من مختبرات الهيروين . ووردت افادة بأن مقادير كبيرة من الهيروين وراتنج

القنب دخلت الهند من الشرقين الأدنى والأوسط ، بالاضافة الى قنب من نيبال . ومعظم الأفيون المضبوط من أصل محلي . وما فتىء نظام مراقبة الانتاج المشروع من الأفيون يعمل بطريقة فعالة لكنه سيتعرض لضغوط متزايدة مع تصاعد تعاطي الهيروين المحلي . والميثاكوالون المهرب الى شرق افريقيا والى الجنوب الافريقي يتعاطى في الهند ، وقد اكتشف أثره في تحاليل المضبوطات من الهيروين . وأدى اكتشاف منظمة تشتغل بصنع الميثاكوالون والاتجار به بطريقة غير مشروعة ، في عام ١٩٨٧ ، الى ضبط ٨٠٠ كليوغرام من الميثاكوالون . وينقل الهيروين من بومباي ونيودلهي بالطرق البرية الى مطارات كائنة بشرق وغرب أوروبا والى بلدان بالجزء الشرقي من شبه الجزيرة العربية والى افريقيا . ولدرء الشبهات يبتدع المهربون مسارات دائرية للناقلين الذين ينتمي عدد متزايد منهم الى بلدان افريقية . ويهرب راتنج القنب غير معبأ بطريق الجو أو بسفن نقل البضائع . وقد تصاعد تعاطي الهيروين بين الشباب وخاصة في المدن . وشرعت الحكومة في اجراء استقصاء لتحديد مدى التعاطي . ووضعت برامج لخفض الطلب .

٥٠ - وفي عام ١٩٨٨ سنت الحكومة قانون منع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية . وينص هذا القانون على الحبس الاحتياطي لمن يزاول نشاطا غير مشروع في مجال العقاقير المخدرة . ويفرض التشريع الجديد لمنع صنع الهيروين اجراءات رقابية أشد صرامة على صنع انهيدريد الخل وحركته . وزيادة على ذلك تتخذ الحكومة خطوات للتوسع في برامج مكافحة العقاقير المخدرة . فأعدت في هذا الصدد ، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة مخططا عاما شاملا لمكافحة اساءة استعمال العقاقير يتوخى تنفيذ أنشطة تمول في حدود ٢٠ مليون دولار .

٥١ - واستمرت اللجنة الهندية الباكستانية لمحاربة الاتجار بالعقاقير المخدرة وتهريبها في عقد اجتماعاتها بانتظام منذ ١٩٨٧ . وترتب على هذا تحسين التعاون على المستوى التنفيذي . والهيئة ترحب بهذا التعاون الثنائي الذي ظلت عدة سنوات تلاحظ الحاجة اليه . وترحب الهيئة أيضا بالأنشطة التنسيقية المتواصلة التي تزاولها رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي .

٥٢ - وفي بنغلاديش زاد تعاطي العقاقير المخدرة . فالموقع الجغرافي للبلد بين منطقتين رئيسيتين من مناطق الانتاج غير المشروع للأفيون يعرضه لعبور التهريب . والحكومة تسلم بخطورة الحالة . فعدلت تشريعها لينص على عقوبات شديدة لجرائم المخدرات . وقد دعت الهيئة الحكومة الى حوار بشأن الاجراءات التي تعتزم الحكومة اتخاذها نظرا لانقضاء الأجل المحدد للتحفظات الانتقالية على استعمال القنب لأغراض غير طبية بمقتضى المادة ٤٩ من اتفاقية ١٩٦١ .

٥٣ - وتفيد حكومة نيبال بخطورة تعاطي العقاقير المخدرة داخل البلد . ويقدر عدد المتعاطين بـ ٠٠٠ ٢٠ معظمهم دون سن الثلاثين . ويزرع القنب محليا بطريقة غير مشروعة وتضبط كميات كبيرة منه داخل البلد وخارجه .

جيم - الشرقان الأدنى والأوسط

٥٤ - تشير ضخامة الكميات المضبوطة في الشرقين الأدنى والأوسط من الأفيون والهيروين وراتنج القنب وكذا الكميات المضبوطة في الخارج ، الى حجم الانتاج . وأخذ تهريب الهيروين الى أوروبا بواسطة الطريق البري عبر البلقان في الازدياد مرة أخرى وان دبّرت طرق غير مباشرة للسفر تمر عبر بلدان افريقية . ومن أوروبا تهرّب في الاتجاه المعاكس كميات كبيرة من المؤثرات العقلية لا سيما مادة الفينيتيلين . وخلال النصف الأول من عام ١٩٨٨ أبلغ الأردن عن ضبط كميات من الأقراص المشبطة تزيد على ٠٠٠ ١١ قرص ، وأبلغ الكويت عن ضبط أكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ قرص منشط .

٥٥ - وتدل سهولة توافر الهيروين بالرغم من سرعة تزايد الطلب عليه في المنطقة ، على انتاجه بوفرة . ولا بد من الاهتمام على سبيل الأولوية وعلى أعلى المستويات السياسية بمشكلة الانتشار السريع في تعاطي العقاقير المخدرة اذا ما أريد حماية السكان . وبالاضافة الى انشاء خدمات للعلاج واعادة التأهيل يجب التقليل الى حد كبير من كميات العقاقير المخدرة المتوافرة على مستوى الشارع واتخاذ تدابير ملموسة للقضاء تدريجيا على انتاجها بصفة غير مشروعة ، في غضون فترة محددة. وهذا ما يحتاج الى المساعدة المالية والتقنية من المجتمع الدولي . يضاف الى ذلك أنه لمّا كانت منظمات الاتجار تعمل عبر الحدود ، يجب أن تترجم الاجراءات المتخذة لمكافحتها الى برامج ميدانية للتعاون بين البلدان المتجاورة .

٥٦ - وتنتج في أفغانستان منذ سنوات عديدة كميات كبيرة من المواد الأفيونية وراتنج القنب . وليس لدى الهيئة أي معلومات حديثة عن الحالة داخل البلد . ولكن ضبطت كمية من راتنج القنب بلغ وزنها ٥ر٣ من الأطنان بفضل اجراء لانفاذ قوانين المكافحة انطوى على تعاون الاتحاد السوفياتي مع المملكة المتحدة ، ويعتقد أنها قادمة من أفغانستان .

٥٧ - وأفيد عن استمرار الاتجار العابر بالأفيون والهيروين دون نقصان من الشرق الى جمهورية ايران الاسلامية رغما عن الانفاذ الصارم للقوانين تدعمه عقوبات شديدة الوطأة. وأبلغ عن زيادة اشتراك عصابات الاجرام المنظمة في الاتجار بالعقاقير المخدرة. فضبط خلال الستة شهور الأولى من عام ١٩٨٨ قرابة طن من الأفيون . ويبدو أن الحالة تردّت من حيث تعاطي العقاقير المخدرة ولا سيما الهيروين ، وما زال تعاطي المؤثرات العقلية بشكل محدود مستمرا . ودعت حكومة جمهورية ايران الاسلامية البلدان في المنطقة الى تحديد تاريخ مستهدف للقضاء على الزراعة غير المشروعة للخشخاش في أراضيها .

٥٨ - واستغلت منظمات الاتجار بالعقاقير المخدرة المشاكل الأمنية في لبنان استغلالا تاما ، فأخذت تشجع الزراعة غير المشروعة للقنب وخشخاش الأفيون . ويصنع الهيروين من الأفيون المستورد ومن المنتج محليا على السواء . وتهرّب الى أوروبا وأمريكا الشمالية كميات كبيرة من الهيروين وراتنج القنب المنتج في المنطقة . وتعاطي العقاقير آخذ في الازدياد في هذا البلد الذي سجّل وجود ما لا يقل عن ٠٠٠ ١٠ متعاط للهيروين ولغيره.

ولا بد من زيادة الموارد المخصصة لجميع أوجه مراقبة العقاقير المخدرة بغية تخفيف الطلب على هذه العقاقير وعلى المعروض منها أيضا. وينبغي دعم تلك الجهود بالتزام قوي من جميع القطاعات السكانية اذا ما أريد لهذا البلد أن يتفادى في السنوات القادمة العواقب المشؤومة المترتبة على تعاطي العقاقير المخدرة التي ابتلى بها العديد من البلدان الضالعة سواء في الانتاج غير المشروع للعقاقير المخدرة أو الاتجار غير المشروع بها .

٥٩ - وما زالت مراقبة الانتاج المشروع لقش الخشخاش في تركيا بقصد استخراج القلويدات تعمل بفعالية منذ استحداثها في منتصف السبعينات ، ولا ينتج أي أفيون في البلد . ولكن تركيا بقيت نقطة عبور للاتجار بالهيروين الناشىء في الشرق الأدنى والأوسط ، المتجه نحو أوروبا وكذا للفينيتيلين المهرّب من أوروبا الى البلدان الواقعة في الجزء الشرقي من شبه الجزيرة العربية . ووصلت مضبوطات الهيروين في تركيا ، التي كانت قد زادت الى الضعف من ١٩٨٥ الى ١٩٨٦ ، الى أكثر من سبعة أضعافها في ١٩٨٧ لتصل الى ١ ٣٤٧ كيلوغراما . وأكدت أجهزة انفاذ القوانين في أوروبا قدوم أكثر من نصف مضبوطاتها من الهيروين عبر تركيا . وتوظف منظمات الاتجار سعاة من جنسيات مختلفة ويبدو أنها تتخذ من استنبول مقرا لها حيث اكتشف عام ١٩٨٧ معمل سرّي في أطراف المدينة . وما زالت أجهزة انفاذ القوانين تتعاون مع بلدان أخرى فتيسّر تنسيق الاجراءات المتخذة لمكافحة منظمات الاتجار . وتصعب عمليات انفاذ القوانين لاحتواء الاتجار بالعقاقير المخدرة في المنطقة الواقعة على طول الحدود الشرقية لتركيا ، الأمر الذي يعزى الى مرور عدد كبير جدا من الشاحنات عبر تلك الحدود والى تدفق المشرّدين الى البلد بشكل متواصل . والحكومة تدرك ضرورة تعزيز تدابير المراقبة.

٦٠ - وأبلغ عن انتشار الزراعة غير المشروع للخشخاش في باكستان خلال الموسم الزراعي ١٩٨٨/١٩٨٧ ، ويحتمل جدا أن تكون الكمية التقديرية من الانتاج غير المشروع للأفيون قد زادت على الأقل الى ضعف الكمية المقدرة بـ ٨٠ طنا للموسم الزراعي السابق . وكان استئصال زراعة الخشخاش عن طريق العمليات الجوية والأرضية محدودا أثناء موسم ١٩٨٨/١٩٨٧ . وتنتج المعامل السرية في المناطق القبلية الهيروين من الأفيون غير المشروع ، المحلي منه والمستورد على السواء، للوفاء بطلب التعاطي المتزايد للهيروين في باكستان وللاتجار به في الخارج . وأدى توافر الهيروين الى استهلاكه في الداخل ، وهذا يحفز الآن بدوره الانتاج غير المشروع لامداد الأعداد الكبيرة من متعاطي الهيروين بهذا المخدر . وتأتي زيادة انتاج المستحضرات الأفيونية أيضا في وقت متسم بالتغيّرات السياسية . وتعمل الأعداد الكبيرة من اللاجئين ، مع الأسلحة التي تحت تصرفهم ، على زيادة تفاقم الصعوبات المواجهة في الحفاظ على استتباب الأمن . ولا زال يضبط في باكستان كميات كبيرة للغاية من الأفيون والهيروين وراتنج القنب ومن المؤثرات العقلية أيضا لا سيما الميثاكوالون . وقد ضبطت في بلجيكا ثلاثة أطنان من راتنج القنب كان منشؤها كراتشي وأرسلت عبر روتردام . وعلى الرغم من الابلاغ عن ضبط الهيروين سنويا بالأطنان منذ عام ١٩٨٢ ، فلا يبدو أن ذلك ردع منظمات الاتجار غير

المشروع التي تزوّد كبريات المدن والبلدان بامدادات وفيرة . ويدل تحليل مضبوطات الهيروين أنه ممزوج بالمؤثرات العقلية مثل الفينوبربيتال ، الأمر الذي يضاعف صعوبة نزع السمية من متعاطي المخدرات ويؤكد الحاجة الى أوثق تعاون ممكن بين السلطات الصحية وسلطات انفاذ القوانين . وتأتي المؤثرات العقلية من الخارج . فاذا ما أريد للمكافحة أن تكون وافية ، كما لاحظت الهيئة في تقارير سابقة ، فلا بد من تقليل عدد الجهات المصرّح لها باستيراد مثل هذه المواد بصفة قانونية . وقد استهلت في السنوات القليلة الماضية برامج لتخفيف الطلب على العقاقير المخدرة .

٦١ - واستمرت اللجنة الهندية الباكستانية لمكافحة الاتجار بالعقاقير المخدرة وتهريبها تجتمع بشكل منتظم منذ عام ١٩٨٧ ، وهذا ما أدى الى تحسين التعاون على المستوى الميداني . وترحب الهيئة بهذا التعاون الثنائي الذي لاحظت الحاجة اليه منذ عدة سنوات .

٦٢ - وفي مصر ، ما زالت الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون والقنب ، اللذين اكتسبا أهمية في منتصف السبعينات ، مستمرة بالرغم من جهود الحكومة لاستئصالها . وأخذ تعاطي العقاقير المخدرة يتزايد في البلد منذ ١٩٨٠ . ذلك أن العقاقير المخدرة المهرّبة بالدرجة الأولى من الشرقين الأدنى والأوسط ومن جنوب شرق آسيا تمر بمصر فتلاقي طلبا غير مشروع على العقاقير المخدرة في هذا البلد . وقد ضبطت عام ١٩٨٨ كمية من راتنج القنب قادمة من لبنان بلغ وزنها ٥ر١ طن تقريبا ، وأخرى من باكستان في طريقها الى أوروبا وأمريكا الشمالية قوامها أكثر من ٣ أطنان من الأفيون و ٥ر١ طن من راتنج القنب وقرابة ٣٠٠ كيلوغرام من الهيروين .

دال - أوقيانيا

٦٣ - ما زال تعاطي القنب يمثل مشكلة هامة في أستراليا ، وعلى الرغم من زراعته بعض الشيء محليا ، تهرّب الى البلد كميات كبيرة منه . ففي ١٩٨٧ ضبط قرابة ٤ أطنان من القنب و ٥ر٩ طن من راتنج القنب . وضبط في منتصف ١٩٨٨ حوالي ٣ أطنان من القنب في شحنة واحدة أبلغ عن قدومها من تايلند . ولا يزال متوافرا في أستراليا كل من الهيروين والكوكايين والمؤثرات العقلية ولا سيما الأمفيتامينات ، وأفيد عن ٦١ حالة وفاة في ١٩٨٧ بفعل العقاقير المخدرة . ويهرّب الهيروين من جنوب شرق آسيا ومن الشرقين الأدنى والأوسط ويصنّع كذلك محليا من أقراص الكوديين . واكتشفت في ١٩٨٧ أربعة معامل للهيروين وثمانية للأمفيتامين فدمّرت . وتسليما بخطر انتشار الكوكايين على نطاق العالم ، تشمل الحملة الوطنية لمكافحة تعاطي العقاقير ، التي بدأت عام ١٩٨٥ ، استراتيجية وطنية للوقاية من تعاطي الكوكايين وعلاجه كما تشمل انشاء نظام لجمع البيانات المتعلقة بالكوكايين على نطاق البلد بغية رصد مدى تعاطيه . وواصلت الحكومة تعزيز الشرطة والجمارك والهيئة الوطنية المعنية بالجريمة .

٦٤ - وتمثل الجرائم المتصلة بالقنب أكثر من ٩٠ في المائة من جميع جرائم العقاقير المخدرة في نيوزيلندا . ولا زالت تكتشف رقع صغيرة لزراعته فتستأصل الزراعات، ولا يزال عدد حالات ضبط الكوكايين، الذي أصبح كبيرا في ١٩٨٦، على سابق حجمه، ويهرّب الكوكايين بواسطة الطيران التجاري عن طريق الأرجنتين الى أوكلاند، وان أبلغ عن ضبط كمية منه وزنها ٢٠ كيلوغراما شحنت من اكوادور . كما أبلغ عن ضبط كمية من الهيروين قادمة من جنوب شرق آسيا ومتجهة نحو الولايات المتحدة . ويتوافر عقار الهلوسة إل إس دي وقد أبلغ عن ضبط ٠٠٠ ١٠ قرص منه دفعة واحدة .

هاء - أوروبا

أوروبا الشرقية

٦٥ - معظم دول هذه المنطقة أطراف في اتفاقيتي عام ١٩٦١ وعام ١٩٧١ . وتأمل الهيئة في أن تبادر البلدان التي لم تصبح أطرافا في هاتين الاتفاقيتين بعد الى الانضمام الى كلتيهما قريبا . وهناك حاليا ألبانيا التي ليست طرفا في أي الاتفاقيتين ورومانيا التي لم تنضم الى اتفاقية عام ١٩٧١ . وانضم الى بروتوكول عام ١٩٧٢ أربعة بلدان من المنطقة .

٦٦ - ولئن كان ادمان العقاقير المخدرة لا يشكّل بوجه عام مشكلة كبرى على صعيد الصحة العامة فالوضع يختلف من بلد لآخر . وقد كثّفت السلطات في بعض البلدان أنشطتها الموجهة نحو منع تعاطي أنواع معينة من المخدرات وكذا بعض المؤثرات العقلية المحولة بالدرجة الأولى من مصادر محلية . وفي حزيران/يونيه ١٩٨٨، عقدت في طشقند، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، حلقة دراسية حضرها ممثلون عن الاتحاد السوفياتي وبلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وضعوا نهجا مشتركا لتقدير مدى ادمان العقاقير المخدرة في بلدانهم .

٦٧ - وتقع أوروبا الشرقية بين كبريات المناطق التي يزرع فيها خشخاش الأفيون والقنب بصفة غير مشروعة ومناطق يكثر فيها تعاطي المخدرات غير المشروعة . ولذلك يواجه بعض بلدان هذه المنطقة اتجارا عابرا يمر بطريق البلقان ويخترق أراضي الاتحاد السوفياتي . وقد كثفت السلطات في البلدان المعنية جهودها لقمع هذا الاتجار العابر. وتتعاون أجهزة انفاذ القوانين في تلك البلدان تعاونا ناشطا مع نظيراتها في البلدان التي يحدث فيها انتاج واستهلاك بصفة غير مشروعة .

٦٨ - ويقتصر تعاطي العقاقير المخدرة في الجمهورية الديمقراطية الألمانية على عدد قليل من المدمنين المرتهنين بالدرجة الأولى للمهدئات والمنوّمات المسكّنة . وترمي سياسة الحكومة الى الحيلولة دون تطور حالات يتمخض عنها تعاطي العقاقير المخدرة وسوق غير مشروعة لها . وتبذل الجهود حاليا لتدريب الأطباء والصيادلة وغيرهم من الموظفين الطبيين على الاستعمال الرشيد للأدوية المحتوية على مواد ذات تأثير نفساني. ويحافظ بدقة على بقاء العدد المتوافر من المخدرات والمؤثرات العقلية في الحدود

اللازمة للرعاية الطبية . وهكذا لا يستعمل للأغراض الطبية سوى ١٢ مادة من المخدرات المدرجة في الجداول بموجب اتفاقية عام ١٩٦١ و ١٤ من المواد المدرجة في الجداول بموجب اتفاقية ١٩٧١ . واتخذت تدابير صارمة لمكافحة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية لمعالجة المشاكل الناجمة عن النمو السريع في السياحة الدولية والسفر العابر .

٦٩ - ولا يزال عدد متعاطي العقاقير المخدرة في هنغاريا قليلا نسبيا . وهم مرتهنون في معظمهم للمنوّمات المسكّنة وللمهدئات وهذه وتلك يسهل الحصول عليها بالوصفات الطبية . وزاد مؤخرا تعاطي مستحضرات صيدلية معيّنة تحتوي على الكوديين وثنائي الهيدروكوديين والغلوتيثيميد ، ولا سيما عند الشباب . كما خلق تعاطي المستنشقات السامة بعض المشاكل في المناطق الحضرية بالدرجة الأولى . وتنسق أنشطة مختلف الفروع الحكومية المشتركة في مكافحة تعاطي العقاقير المخدرة على يد اللجنة الوطنية للمخدرات ، وتركز الجهود على نشر المعلومات وانشاء مراكز للعلاج واعادة التأهيل وتعزيز دوائر انفاذ القوانين عن طريق التدريب والامداد بالمعدات . وأدت سياسة الحدود المفتوحة الى دخول عدد كبير من الزائرين الى هنغاريا قادمين من بلدان ينتشر فيها تعاطي العقاقير المخدرة فكان لا بد للحكومة من اتخاذ التدابير الواقية المناسبة .

٧٠ - وتواصل حكومة بولندا بذل جهودها لتقليص حجم تعاطي مواد مستخلصة بالاغلاء تحتوي على قلويدات معدة بصفة غير مشروعة من قش الخشخاش .(١٠) وتقلصت مرة أخرى مؤخرا الكميات المتوافرة من قش الخشخاش لهذا النوع من التعاطي بفعل تقليص المساحة المرخّصة لزراعة الخشخاش بصفة قانونية . وقد ارتفع متوسط سن المدمنين على ما يبدو اذ قل عدد الشباب البادئين في تعاطي هذا النوع .

٧١ - وفي الاتحاد السوفياتي ، توسعت سلطات الصحة وانفاذ القوانين في أنشطتها الرامية الى القضاء على تعاطي أنواع معينة من العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية . فشنّت قوانين أكثر صرامة لمقاضاة المتجرين . ويعاقب قانون العقوبات المعمول به حاليا بالحبس لمدة تصل الى عشر سنوات بالاضافة الى مصادرة الأصول الشخصية الرئيسية على الجرائم الخطيرة المتعلقة بالعقاقير المخدرة ، مثل توزيعها بصفة غير مشروعة . وعززت مراقبة الامدادات الطبية لمنع تسرّبها من المستشفيات والصيدليات الى القنوات غير المشروعة . وأسفرت الحملات الواسعة المدى للتعرف مبكرا على متعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية عن زيادة العدد التراكمي لمتعاطي العقاقير المسجّلين رسميا فأخذ يقترب من ٥١ ٠٠٠ . وتتراوح أعمار هؤلاء في معظمهم بين ٢١ و ٣٥ سنة .

٧٢ - وبالاضافة الى الذين يتعاطون العقاقير المخدرة بانتظام هناك بعض الشباب الذين يتعاطونها من حين لآخر ، لكن معظمهم يفعل ذلك نتيجة الفضول وتحت ضغط أقرانهم. وقد أفادت وسائط الاعلام الجماهيري السوفياتية عن حالات تعاطي مذيبات عضوية من قبل شباب دون العشرين في الغالب . ويتلقى جميع من عرفوا من متعاطي العقاقير المخدرة علاجا مجانيا لدى المؤسسات الطبية .

٧٣ - وما زالت العقاقير المخدرة المتعاطاة في الاتحاد السوفياتي هي نفسها التي سجّل تعاطيها في السنوات الماضية بوجه عام . وتشمل هذه القنب الذي ينبت بريا في بعض المناطق في جنوب البلد وشرقه والمنتجات المجهزة منزليا المستخلصة من الخشخاش المنوّم المزروع لانتاج الزيوت ، فضلا عن المورفين والكوديين والافيدرين الذي يحوّل أحيانا من مصادر الامدادات الطبية .

٧٤ - وقد استمرت السلطات الجمركية السوفياتية في توسيع نطاق تعاونها مع زميلاتها في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في مكافحة الاتجار بالمخدرات العابر بأراضي الاتحاد السوفياتي . وفضلا عن ذلك توصل الاتحاد السوفياتي الى اتفاقات متبادلة في هذا المجال ، جدير بالذكر منها اتفاقه مع المملكة المتحدة الذي تمكّن موظفو الجمارك بموجبه من القيام بعمليات مشتركة من "التسليم المراقب" مما أسفر عن مصادرة عدة أطنان من القنب كانت مخبأة في حمولات تجارية عابرة ، والقاء القبض في بلدان وصول العقاقير المخدرة في الغرب على بعض كبار منظمي الاتجار غير المشروع . واتفق رئيسا دولتي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في نهاية عام ١٩٨٧ على تنمية التعاون الثنائي لمكافحة الاتجار غير المشروع . وتوضع حاليا برامج نوعية في هذا الاطار . والهيئة ترحب بهذا التعاون الثنائي المتوسع .

أوروبا الغربية

٧٥ - ظل تعاطي العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها واسعي الانتشار في جميع أنحاء المنطقة . وتصاعد عدد الوفيات العائدة الى العقاقير المخدرة تصاعدا حادا خلال ١٩٨٧ ومطلع ١٩٨٨ في معظم بلدان المنطقة تقريبا . وما زال معظم هذه الوفيات يعزى الى تعاطي الهيروين وان أصبحت تعزى بشكل متزايد الى طائفة من المستحضرات الصيدلية ذات التأثير النفساني . ولم يتضح بعد ما اذا كانت الزيادة الكبيرة في عدد الوفيات العائدة الى العقاقير المخدرة تشكل اتجاها جديدا بعد حدوث انخفاض أو استقرار في هذه الوفيات في عدة بلدان حتى عام ١٩٨٦ .

٧٦ - وفي عام ١٩٨٧ سجّلت مضبوطات الكوكايين رقما قياسيا جديدا بلغ أكثر من ثلاثة أطنان واستمر هذا الاتجاه في ١٩٨٨ حيث كانت الكميات المضبوطة في النصف الأول من السنة في جمهورية ألمانيا الاتحادية واسبانيا أكبر من مجموع ما ضبط في عام ١٩٨٧ بأكمله . فقد استغل المتجرون بالعقاقير المخدرة الروابط الاجتماعية والاقتصادية الوثيقة بين اسبانيا وبعض بلدان أمريكا الجنوبية فهرّبوا عن طريق اسبانيا معظم الكوكايين الذي أرسلوه الى أوروبا . وفي ١٩٨٨ اكتشف عدد من المعامل المستخدمة في تكرير عجينة الكوكا في اسبانيا ودمّرت . وتشير أنشطة التكرير هذه الى اتجاه جديد ، اذ يبدو أنها تجرى لأول مرة في اسبانيا .

٧٧ - وهذه الزيادة الكبيرة في كميات الكوكايين المضبوطة لا تجسد بالضرورة سرعة انتشار تعاطي الكوكايين في أوروبا . فرغم ازدياد الكميات ، ظل عدد ضبطيات الكوكايين ، وكذلك عدد المتجرين الموقوفين ، دون تغير تقريبا . وربما كان ارتفاع حجم المضبوطات عائدا الى تزايد استخدام السفن التجارية لتهريب كميات أكبر . كما قد تكون هذه النتائج عائدة الى توثق التعاون الدولي بين الادارات المعنية بانفاذ القوانين وتحسن فاعليته .

٧٨ - ويبدو أن تعاطي الكوكايين ينتشر بسرعة أكبر في الجزء الجنوبي من أوروبا الغربية . اذ ان ضخامة الامدادات من الأمفيتامينات المصنعة بصورة غير مشروعة وهبوط أسعارها في جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة والبلدان الاسكندنافية أسهما في ابطاء انتشار تعاطي الكوكايين في تلك البلدان .

٧٩ - بيد أن هذه الحالة قد تتغير في المستقبل القريب ، نظرا لاحتمال تشبع سوق الكوكايين غير المشروع في الولايات المتحدة ، والتدابير الانفاذية المشددة الجاري اتخاذها هناك ، وكذلك وفرة الامدادات في بلدان المصدر . ذلك أن ما أفادت عنه جمهورية ألمانيا الاتحادية من انخفاض أسعار الكوكايين على مستوى الشارع واستقرار أسعار العقاقير المخدرة غير المشروعة الأخرى قد يكون علامة أولى على مزيد من التدهور.

٨٠ - ولم يبلغ في البلدان الأوروبية بعد عن تعاطي الكوكايين في شكل "كراك" ، رغم حدوث بضعة ضبطيات تضمنت كميات صغيرة جدا منه . وربما كان هذا عائدا الى ما أشيع من جانب السلطات ووسائط الاعلام عن أخطار هذا النوع الغادر من الكوكايين ذي الأثر الادماني الشديد .

٨١ - وازدادت أيضا كمية الهيروين المضبوطة في أوروبا الغربية ، فبلغت مستوى قياسيا تجاوز ثلاثة أطنان في عام ١٩٨٧ . وكان مصدر معظم مضبوطات الهيروين من منطقة جنوب غرب آسيا . وقد استخدمت البلدان الواقعة على الطريق البلقانية معبرا رئيسيا للهيروين في طريقه الى أوروبا الغربية . وتدل التقارير الواردة عن عام ١٩٨٨ على استمرار ازدياد الكميات المضبوطة . بيد أن هناك هبوطا حادا في عدد الضبطيات وعدد الأشخاص الموقوفين . وقد لوحظ في معظم بلدان أوروبا الغربية استقرار أو حتى انخفاض في التعاطي ، كما لوحظ في عدة بلدان منها ارتفاع في متوسط أعمار متعاطي الهيروين . فقد أدى الخوف من الاصابة بالفيروس المسبب لنقص المناعة عند الانسان (HIV) عن طريق المحاقن الى تزايد استعمال الشباب لعقاقير مخدرة أخرى وخرج الكحول بالمستحضرات الصيدلية ذات التأثير النفساني ، كالمسكنات ومثبطات الشهية وشراب السعال القائم على الكوديين .

٨٢ - ولا يزال القنب أشيع العقاقير المخدرة تعاطيا في أوروبا الغربية ، رغم أن تعاطيه يبدو آخذا في الثبات أو في الانخفاض قليلا . ومع أن القوانين في بعض البلدان الأوروبية الغربية تحظر حيازة واستهلاك القنب وتعتبر الحيازة والاستهلاك جريمتين خاضعتين للعقاب ، تواصل السلطات في بعض المناطق تسامحها مع توزيع القنب . ومع

أن حكومات هذه البلدان ركزت مكافحتها لتعاطي العقاقير المخدرة على الهيروين والكوكايين على سبيل الأولوية ، فهي تعي التزاماتها بموجب المعاهدات الدولية فيما يتعلق بالقنب . وقد انخفضت المضبوطات في أوروبا الغربية في عام ١٩٨٧، لكن مضبوطات القنب في افريقيا القاصدة الى أوروبا الغربية ازدادت .

٨٣ - ولا يزال تعاطي المنشطات ، ولا سيما الامفيتامينات ، يمثل الشاغل الأكبر في البلدان الاسكندنافية . فقد أدى تيسر الحصول على الامفيتامينات ، التي تصنع سرا في هولندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وكذلك في بولندا مؤخرا ، الى انخفاض الأسعار على مستوى الشارع . وهناك تزايد في التعاطي وانخفاض في متوسط عمر المتعاطين ، وهذا اتجاه لم يلاحظ في حالة معظم عقاقير التعاطي الأخرى .

٨٤ - وكانت أوروبا الغربية مرة أخرى مصدر كميات كبيرة من المؤثرات العقلية تهرب عبر قنوات غير مشروعة الى أنحاء أخرى من العالم ، وخصوصا الى افريقيا . فقد سربت في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ عدة أطنان من السيكوباربيتال ذي المنشأ غير المشروع . ويستغل المتجرون انعدام التدابير الرقابية على التجارة الدولية بالمؤثرات العقلية في بعض البلدان الأوروبية التي ليست بعد طرفا في اتفاقية سنة ١٩٧١ . وعلاوة على ذلك جرى في هولندا اعتراض وتدمير كميات كبيرة من البيمولين ، وهي مادة غير خاضعة للرقابة الدولية بعد ، كانت متوجهة الى غرب افريقيا .

٨٥ - وثمة دراسة أجريت في اطار التقارير الاحصائية لمجلس الحكومات اظهرت أن كميات ضخمة من الفينوباربيتال المصنوع في أوروبا قد صدرت الى أفغانستان وباكستان . وكشفت التحريات التي أجرتها السلطات الباكستانية ، بناء على طلب المجلس ، أن الفينوباربيتال يجري استعماله كمادة يغش بها الهيروين بنسبة تبلغ ٣٠ في المائة في المتوسط وتصل أحيانا الى ٩٠ في المائة . وتدل تحريات المجلس الاضافية على أن هذا العقار ينتقل عبر بلدان أوروبا الغربية التي لم تصدق بعد على اتفاقية سنة ١٩٧١ ولم تتخذ تدابير تمكن من فرض رقابة فعالة على التجارة الدولية . ويرى المجلس أن هذا الوضع ، الذي لا يزال يسمح باستيراد الفينوباربيتال بصورة غير مشروعة الى البلدان التي يجري فيها صنع الهيروين غير المشروع ، يمثل تهديدا خطرا يتطلب تدابير علاجية عاجلة .

٨٦ - ويتزايد أيضا تعاطي المؤثرات العقلية ذات المنشأ غير المشروع في أوروبا الغربية ذاتها . فكثيرا ما تضبط كميات من الديازيبام والفلونيترازيبام . وقد سبب الافراط في وصف البنزوديازيبينات ارتهانا لدى مئات الألوف من الأشخاص . ويجدر بالدوائر المهنية الطبية أن تعيد النظر في ممارساتها المتعلقة بوصف المسكنات .

٨٧ - وتشرع الحكومات في اجراءات لجعل تشريعاتها متسقة مع أحكام معينة من الاتفاقية الجديدة المقترحة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية . ففي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، صدق برلمان فرنسا على قانون يجرّم المساعدة والتشجيع على تبييض الأموال المتأتية من الاتجار بالعقاقير المخدرة . وفي

آذار/مارس ١٩٨٨ أقرت حكومة اسبانيا على تعديلا للقوانين الجزائية يتيح امكانية التحري عن الحسابات المصرفية بأمر من النائب العام ويوسع نطاق السلطات المتعلقة بالتحري عن الموجودات المتأتية من الاتجار بالعقاقير المخدرة ومصادرتها . وقد استحدثت ايطاليا والبرتغال والمملكة المتحدة بالفعل أحكاما مشابهة في قوانينها . وتقوم معظم بلدان أوروبا الغربية الأخرى باعداد تعديلات تشريعية لذات الغرض .

واو - أمريكا الشمالية

٨٨ - يمثل تعاطي العقاقير المخدرة والاتجار بها تهديدا خطيرا للمجتمع في كندا . ولا يزال القنب ومشتقاته هي الأشيع تعاطيا . فالصنوف المتنوعة الأجنبية والمحلية من القنب يتيسر الحصول عليها وتتوفر بكثرة في السوق غير المشروعة .

٨٩ - وتشهد كندا تزايدا في توفر الكوكايين وتعاطيه . ويتعاطى هذا العقار المخدر أفراد من جميع الفئات الاجتماعية - الاقتصادية . ولا يزال توفر الكوكايين متركزا في المدن ، لكنه يبدو آخذا في التزايد في المناطق الريفية . ولم يصبح الكوكايين من نوع "كراك" مشكلة هامة بعد ، بيد أنه يمثل مصدر قلق شديد للسلطات لما يتسم به من ارتفاع امكانية التعاطي ولما يسببه من أخطار صحية شديدة .

٩٠ - وهناك أيضا كميات وفيرة من الهيروين في السوق غير المشروعة . وتظهر البيانات المتعلقة بالمضبوطات أن منشأ معظم كميات الهيروين من جنوب شرق آسيا . ولا تزال بعض المؤشرات العقلية تصنع داخل البلد سرا ، في حين أن الجزء الأكبر من كميات عقار ل.س.د المتاحة في كندا ينتج في الولايات المتحدة .

٩١ - وقد أدت الاستراتيجية الوطنية الكندية في مجال العقاقير المخدرة ، التي أعلنت في أيار/مايو ١٩٨٧ ، الى توسع برامج مراقبة العقاقير المخدرة . كما أدت الى زيادة التركيز على أولويات معينة ، ولا سيما النواحي المالية للاتجار بالعقاقير المخدرة . وتتوقع السلطات أن تسهم المبادرات الجديدة التي اتخذت في اطار الاستراتيجية اسهاما ذا شأن في تقليل الاتجار والتعاطي .

٩٢ - ولا يزال الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة واتساع نطاق تعاطيها يمثلان مشكلة خطيرة في الولايات المتحدة . وتكرس السلطات ، بما في ذلك المسؤولون الحكوميون على أعلى المستويات ، اهتماما وموارد مالية لم يسبق لهما مثيل لهذه القضية . وتقوم الاستراتيجية الوطنية في مجال العقاقير المخدرة على الأهداف الرئيسية التالية : اخلاء أماكن العمل والمدارس من العقاقير المخدرة ، التوسع في العلاج وتحسين التعاون الدولي وتدعيم أجهزة انفاذ القوانين ورفع مستوى وعي الجمهور والوقاية . وفي عام ١٩٨٨ سنّ تشريع جديد واسع النطاق يأذن ببرامج تربوية وعلاجية وتأهيلية اضافية وينص على عقوبات جديدة بالغة الصرامة للمتجرين بالعقاقير المخدرة ولمستعمليها على السواء . وينشىء هذا التشريع وظيفة جديدة برتبة وزير هي مدير شؤون السياسة الوطنية لمكافحة

العقاقير المخدرة ليتولى مجمل الأنشطة الرامية الى مكافحة مشكلة العقاقير المخدرة . كما يستحدث التشريع الجديد نظاما لتدوين واقتفاء مبيعات مصانع الولايات المتحدة من الكيمياويات النوعية والسلائف المستخدمة في تحويل الخامات الى عقاقير مخدرة .

٩٣ - ويستمر تزايد كميات العقاقير المخدرة المقدر أنها دخلت الولايات المتحدة بصورة غير مشروعة ، مع استئثار الاتجار بالكوكايين بأعلى نسبة من التزايد . ولدى الاضطلاع بالأنشطة الموجهة نحو مكافحة الاتجار غير المشروع ، يولى اهتمام خاص لتوسيع التعاون مع البلدان الأخرى ثنائيا واقليميا وأقاليميا . وشاركت الولايات المتحدة خلال عام ١٩٨٨ في عمليات انفاذية باهرة النجاح شملت بلدانا كثيرة وكان لها أثر تعطيلي هام للاتجار المنظم بالعقاقير المخدرة وأدت الى ضبطيات ضخمة لموجودات المتجرين . وقد اتفق رئيسا دولتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في نهاية عام ١٩٨٧ على تطوير التعاون الثنائي لمكافحة الاتجار غير المشروع . ويجري وضع برامج محددة لهذا الغرض .

٩٤ - ولا تزال تضبط كميات كبيرة من الكوكايين . أما مضبوطات القنب فقد انخفضت في عام ١٩٨٧ قياسا الى عام ١٩٨٦ . ويمكن عزو ذلك الى زيادة في الانتاج المحلي والى ما يتأتى من تهريب الكوكايين من أرباح أعلى . وظلت مضبوطات الهيروين في عام ١٩٨٧ عند مستواها الذي كانت عليه في السنة السابقة . واستمرت حملات استئصال القنب في كل أنحاء البلد . ففي عام ١٩٨٧ استؤصل ما يقارب ٧ر٤ مليون رطل (٣ر٤ مليون كيلوغرام) من القنب ودمر ١٩٢ ١ من المستنبتات الزجاجية والزراعات المنزلية . وتجري غالبية عمليات استئصال القنب يدويا . كما تستخدم مبيدات الأعشاب ، لكن الرقع المزروعة هي عادة من الصغر بما لا يبرر الرش بالطائرات . وقد استمرت أنشطة استئصال القنب في عام ١٩٨٨ أيضا .

٩٥ - ومن الأهداف الرئيسية للتدابير الانفاذية ضبط موجودات المتجرين بالعقاقير المخدرة . وقد بلغت المضبوطات في عام ١٩٨٧ زهاء ٥٠٥ ملايين دولار ، أي ضعف الموجودات المضبوطة في عام ١٩٨٥ .

٩٦ - وأظهر استقصاء أجري بين طلبة المدارس الثانوية والكليات أن معظم حالات تعاطي العقاقير المخدرة تبدو آخذة في الثبات أو التراجع على وجه العموم . وأظهر الاستقصاء أيضا للمرة الأولى انخفاضا قدره ٢٠ في المائة في استعمال الكوكايين عند طلبة الصفوف العليا في المدارس الثانوية وطلبة الكليات والراشدين الشباب . وتشير البيانات الأولية المتعلقة بكوكايين "كراك" الى أن تعاطي هذا العقار لا يتبع نفس الاتجاه مع أن استعماله بين صفوف الفتية آخذ في الثبات . ويجري تكثيف برامج التوعية العقاقيرية ، ويتزايد عدد المدارس والمناطق التعليمية المشاركة في الحملة التي نظمتها وزارة التربية تحت شعار "مدارس بلا عقاقير مخدرة : التحدي" .

٩٧ - وعلى الرغم من شدة المشاكل الاقتصادية المحلية ، تواصل سلطات المكسيك اعطاء الأولوية العليا لحملتها الشاملة في مجال انفاذ القوانين . وقد أشار رئيس

الجمهورية المنتخب حديثا الى أن ايقاع الهزيمة بالمتجرين بالعقاقير المخدرة يمثل هدفا ذا أولوية عليا من أهداف الأمن الوطني . وتخصص الحكومة نسبة كبيرة ومتزايدة من ميزانيتها لمكافحة الاتجار بالعقاقير المخدرة . ويمثل برنامجها الخاص بالاستئصال الجوي واحدة من أنجع وسائل تقليل الزراعات غير المشروعة .

٩٨ - ولا يزال صغار الفلاحين يزرعون سرا معظم كميات خشخاش الأفيون والقنب المنتجة في البلد . وسعيا الى تقليل فاعلية عمليات الابادة بالرش الجوي ، يجري زرع حقول أصغر مساحة في مناطق أنأى وعلى ارتفاعات عالية .

٩٩ - وفي السنوات الأخيرة ، شجع المتجرون الزراعة غير المشروعة خارج مناطق الزراعة التقليدية . فأصبح القنب يزرع الآن في كل أنحاء البلاد ، كما توسعت زراعة خشخاش الافيون مع تركز أشد في المناطق التقليدية . وتعتقد السلطات أن أنماط انتاج الهيروين والاتجار به أخذت تتغير . ويبدو أن المزارعين هم الذين يتولون الآن معالجة الافيون وتحويله الى هيروين أقل نقاوة وأشد مفعولا يحمل اسم "القطران الأسود" .

١٠٠ - وقد أصبح للقوات المسلحة دور أكبر في جهود مكافحة العقاقير المخدرة ، وثمة ما يزيد على ٠٠٠ ٢٥ جندي متفرغون لأعمال الاستئصال اليدوي . وقد أبيد خلال النصف الأول من عام ١٩٨٨ ما يقارب ٥٠٠ ١ هكتار من خشخاش الافيون و ٠٠٠ ١ هكتار من القنب بالوسائل اليدوية وبالرش الجوي . وتمثل هذه النتائج زيادة كبيرة قياسا الى عام ١٩٨٧ . ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، تقوم البحرية المكسيكية باعتراض المتجرين بالعقاقير المخدرة الذين يتخذون من المياه الاقليمية المكسيكية مسرحا لعملياتهم . كما تتولى البحرية مسؤولية الاستئصال في بعض المناطق الساحلية .

١٠١ - وأدت التدابير الانفاذية الى توقيف عدد من كبار المتجرين بالعقاقير المخدرة . كما حدثت ضبطيات ذات شأن لموجودات المتجرين .

١٠٢ - ولا يزال القنب أشيع العقاقير المخدرة تعاطيا . ورغم اختلاف أنماط تعاطي العقاقير من منطقة الى أخرى ، فيبدو أن المناطق الشمالية من المكسيك هي الأشد تضررا ، ولا سيما المدن الحدودية الكبيرة . ويتوقع أن ينجز في عام ١٩٨٨ استقصاء لقياس مدى تعاطي العقاقير في المكسيك .

زاي - أمريكا الجنوبية والوسطى والكاريبي

١٠٣ - تجاوبا مع التوسع المستمر في الانتاج والاتجار غير المشروعين ، ولا سيما انتاج الكوكايين والاتجار به ، ومع خطورة تنامي ظاهرة تعاطي العقاقير المخدرة التي تصيب مزيدا ومزيدا من بلدان المنطقة ، حدثت تطورات مشجعة تظهر العزم السياسي لبلدان القارة الأمريكية على مكافحة تعاطي العقاقير . ومن الانجازات ذات الشأن في هذا المجال : حملات استئصال شجيرات الكوكا والقنب في عدة بلدان ؛ عمليات انفاذية موسعة ومنسقة أدت الى ضبطيات كبيرة ؛ تنفيذ برامج علاج وتأهيل في عدة بلدان ؛ زيادة الاهتمام بتدعيم اللوائح التنظيمية المصرفية لتسهيل كشف المتجرين وضبط موجوداتهم .

١٠٤ - وأصدرت عدة بلدان تشريعات تفرض رقابة على السلائف والكيمياويات الأساسية والمذيبات المستخدمة في صنع الكوكايين بصورة غير مشروعة . بيد أن هذه التدابير الرقابية ربما تكون قد جعلت المتجرين ينقلون عملياتهم التكريرية الى بلدان أخرى . ولذلك ، فمن الواضح أن مراقبة تلك المواد لا يمكن أن تكون فعالة الا اذا طبقت جميع البلدان المعنية تدابير صارمة .

١٠٥ - وتود الهيئة أن تؤكد على أن مراقبة انتاج ورقة الكوكا تمثل عنصرا أساسيا اذا ما أريد احتواء وتقليل توفر الكوكايين والاتجار به . وبالتالي ، فان أي تحسن فعلي في هذا الوضع سيتوقف على اتباع حكومتي بوليفيا وبيرو ، وهما البلدان المنتجان الرئيسيان في العالم ، سياسة ثابتة تتمثل في انقاص تدريجي لانتاجهما الهائل وغير المنضبط من شجيرة الكوكا الى المستويات اللازمة لتغطية الاحتياجات الطبية المشروعة المتواضعة من الكوكايين والاستعمال الصناعي المحدود لأوراق الكوكا .

١٠٦ - وتدرك الهيئة تماما أن هذه العملية الطويلة والشاقة ، التي يجب أن تتضمن التقليص التدريجي لمضغ الكوكا ، لا تتطلب التزامات سياسية ثابتة ومستمرة من جانب البلدان المعنية فحسب ، وانما تتطلب أيضا دعما قويا من المجتمع الدولي . كما أن ظهور مناطق جديدة لزراعة الكوكا في البلدان الآندية وفي أنحاء أخرى من المنطقة يؤكد ضرورة تحرك الحكومات بصورة منسقة . وسوف تواصل الهيئة من جانبها الحوار مع الحكومات المعنية .

١٠٧ - وفي عام ١٩٨٧ ، شرعت بوليفيا في شن حملة طوعية لاستئصال شجيرة الكوكا . وفي منتصف عام ١٩٨٨ ، كانت السلطات قد استأصلت ما يزيد على ٠٠٠ ٢ هكتار . ويسمح البرنامج بدفع مبالغ نقدية عن عمل للمزارعين المشاركين جزاء عملهم وبتقديم مساعدة انمائية للقرى والمناطق التي تستأصل الزراعات من عدد كبير من الهكتارات . وقد ساهمت عمليات الانفاذ الأكثر فاعلية في خفض سعر ورق الكوكا مؤقتا وفي نجاح برنامج الاستئصال الطوعي منذ البداية . وفي عام ١٩٨٧ ، ضبطت "وحدة الدورية الريفية المتنقلة" حوالي ٥٠٠ ٦ كيلوغرام من مشتقات الكوكايين ودمّرت ما يزيد على ١٠٠ ١ من مرافق تجهيز ورق الكوكا وثمانية معامل لهيدروكلوريد الكوكايين .

١٠٨ - وفي تموز/يوليه ١٩٨٨ وافق الكونغرس في بوليفيا على قانون شامل جديد لمراقبة العقاقير المخدرة . ويهدف القانون الجديد الى حظر أية زراعة لشجيرة الكوكا تزيد عن الكمية اللازمة للاستعمالات الطبية والتقليدية وللطقوس . وستتولى الحكومة بصفة دورية تحديد الكمية اللازمة لهذه الأغراض والتي لا يجوز أن تزيد عن الانتاج المعادل لمساحة تبلغ ٠٠٠ ١٢ هكتار يحدد موقعها في "منطقة تقليدية" تشمل مقاطعات محددة وبالاضافة الى ذلك يحدد القانون "منطقة انتقالية من الانتاج الزائد" تقع في مقاطعات محددة من ولايتي لاباز وكوشابامبا . واذا توافرت موارد وطنية ودولية ستنفذ تدابير استبدال المحاصيل في تينك المنطقتين وفقا لخطة تدريجية تشمل برامج تنمية اجتماعية اقتصادية متواصلة وخارج المنطقتين تحظر زراعة شجيرة الكوكا في كل أراضي بوليفيا

وكل زراعة قائمة عرضة للاستئصال جبرا . ويكون المجلس الوطني لمكافحة تعاطي العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها مسؤولا عن تخطيط الجهود الوطنية لتحقيق أهداف القانون ولتنسيقها والاشراف عليها . وبناء على دعوة الحكومة توفد الهيئة بعثة الى بوليفيا في نهاية ١٩٨٨ .

١٠٩ - وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها حكومة بيرو ، مازالت هناك مؤشرات تدل على أن الزراعة غير المشروعة للكوكا مازالت آخذة في الانتشار . وقد نتج عن عمليات استئصال الكوكا تدمير ما يقرب من ٧٠٠ هكتار في النصف الأول من عام ١٩٨٨ ، وذلك بالرغم من عرقلة هذه العمليات بما مارسته مجموعات سياسية متمردة من أعمال ارهابية وعنف. وزيادة على ذلك ، ضبطت السلطات أكثر من طنين من عجين الكوكا ودمّرت ٣٠ معملا في نفس الفترة . وتقوم السلطات في بيرو باعداد برنامج لاختبار مبيدات الأعشاب بهدف العثور على مبيد يقضي على الأعشاب على وجه التحديد قد يمكّن فيما بعد من استئصال واسع النطاق لشجيرة الكوكا ويأخذ بالاعتبار في الوقت ذاته ضرورة حماية البيئة . وتنظر السلطات حاليا في برنامج لمنع العقاقير المخدرة يستهدف المتّجرين الذين يستخدمون نهر الأمازون وروافده الرئيسية . ومن المتوقع أن يوضع برنامج المنع على الطرق ، والمتعلق بالطرق السريعة المركزية والتي تربط البلدان الأمريكية ببعضها ، موضع التنفيذ في موعد غايته نهاية عام ١٩٨٨ . وسوف تنفّذ وزارة التربية برنامجا رائدا لاستحداث وتقييم منهاج دراسي لمنع العقاقير المخدرة لتدريسه في المدارس الحكومية . وبالاضافة الى ذلك ، سوف تنشأ مراكز للشباب في كل أنحاء البلد لاتاحة الفرصة للأحداث ليحددوا من جديد أهداف الحياة الخالصة من العقاقير المخدرة .

١١٠ - وتوفر حدود البرازيل الشاسعة والمتاخمة لباراغواي وبوليفيا وبيرو وكولومبيا بالاضافة الى مناطقها الواسعة التي يكاد يتعذر الوصول اليها ، مساحة شاسعة للمتجرين بالعقاقير المخدرة يباشرون ويخفون فيها زراعتها وصنعها والاتجار بها بطريقة غير مشروعة . وقد شهدت الأعوام الأخيرة انتشارا كبيرا لهذه الزراعة غير المشروعة لشجيرة الكوكا وللقنب . وللتأكد بمزيد من الدقة من مدى الزراعة وموقعها ، وللتمكين من استئصالها بمزيد من الفاعلية ، قامت الشرطة الاتحادية أخيرا ، بالتعاون مع المعهد الوطني البرازيلي لبحوث الفضاء باجراء مسح بالتصوير من الجو بواسطة التوابع الاصطناعية .

١١١ - وقد أنجزت الحكومة منذ عام ١٩٨٣ عمليات عديدة لاستئصال الكوكا في ولاية أمازوناس التي يبدو أن معظم الزراعة تحصل فيها . وعلى الرغم من كون نبتة الكوكا (نوع يعرف باسم إيبادو) تستعمل منذ مدة طويلة لدى الهنود المحليين في طقوسهم ، فان زراعتها كمحصول نقدي ظاهرة حديثة نسبيا . ويزرع القنب بشكل غير مشروع في ١٢ على الأقل من ولايات وأقاليم البرازيل التي تبلغ ٢٣ ، مع وجود أكبر تركيز في الجزء الشمالي الشرقي من البلد .

١١٢ - وقد أجريت عملية لاستئصال القنب دامت عاما كاملا في سبع ولايات تقع في شمال شرقي البلد ، وأسفرت عن تدمير مساحات زراعية كبيرة جدا وضبط كميات كبيرة من

القنب . وعلى الرغم من حدوث معظم النشاط المتعلق بتجهيز الكوكايين في عام ١٩٨٧ خارج البرازيل ، عثر على أربعة معامل تحويل سرية في ولاية أمازوناس وستة معامل في مواقع متفرقة في كل أنحاء البلد . وكان لأحد هذه المعامل القدرة على انتاج ما يصل الى ٢٠٠ كيلوغرام من هيدروكلوريد الكوكايين في اليوم . والبرازيل هو من بلدان أمريكا اللاتينية الرئيسية المصنعة لمواد كيميائية خاصة ، ولاسيما الأسيتون واثيل الاثير . وتعتقد السلطات أن الصعوبات المتزايدة في نقل تلك المواد الكيميائية عبر الحدود يدفع المتجرين الى العودة الى مزاولة عمليات تجهيز الكوكايين داخل الأراضي البرازيلية .

١١٣ - وتواصل كولومبيا البرهنة على عزمها الشديد على مكافحة العنف المتصاعد الذي يوجهه المتجرون بالعقاقير المخدرة ضد مؤسساتها . فهؤلاء المجرمون المنظمون الذين كثيرا ما يوحدون قواهم مع المتجرين في البلدان الأخرى ومع منظمات حرب العصابات ، قد اغتالوا عددا من الوزراء والقضاة ورجال الشرطة والصحفيين والمسؤولين البارزين، وعرّضوا سلامة الاقتصاد وحتى أمن البلاد للخطر . ومن الأعمال البشعة للغاية المنسوبة الى المتجرين في عام ١٩٨٨ اغتيال النائب العام . ومع ذلك فان المكافحة الشاملة لانتاج العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها تحقق في الوقت الحاضر انجازات هامة . فقد أسفر الاستئصال الجوي لزراعة القنب عن نتائج ممتازة في المساحات التي دأبت تقليديا على زراعته . ويعتزم توسيع نطاق العمليات لتجاوز تلك المساحات التقليدية الى المناطق المكتشفة حديثا والتي ينتقل المتجرون اليها بسرعة .

١١٤ - وقد جعلت البيئة المعادية ، في المناطق الرئيسية لزراعة الكوكا ، عملية الاستئصال اليدوية لشجيرة الكوكا مهمة أكثر صعوبة . وابتداء من حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، شكّلت فرقة عاملة بالطائرة العمودية ، تتكون من أربع الى ست سفن ، وتعمل معا لفترات متعاقبة تتراوح كل منها بين شهر واحد وشهرين ، وركّزت عملها على مهاجمة معامل تجهيز الكوكايين في الجزء الجنوبي من البلد . وفي النصف الأول من عام ١٩٨٨ ، زادت عمليات ضبط المعامل السرية بما يقارب خمسة أضعاف بالمقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٨٧ . فقد ضبطت السلطات الكولومبية حوالي ١٥ طنا من قاعدة الكوكايين . كما اكتشفت مناطق لزراعة خشخاش الأفيون ، فدمرت .

١١٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ استكملت أول دراسة استقصائية وطنية عن اساءة استعمال العقاقير المخدرة في كولومبيا . وترمي خطط تخفيض الطلب لعام ١٩٨٨ الى تحسين نوعية الوقاية من العقاقير المخدرة والبرامج التربوية والى زيادة الوعي بأن العقاقير المخدرة مشكلة خطيرة في المجتمع الكولومبي ، ولاسيما لدى الشباب .

١١٦ - وقد التزمت حكومة اكوادور التزاما صارما باستئصال زراعة الكوكا بكاملها داخل حدودها . وأثبت استكشاف جوي واسع النطاق أن كل زراعة الكوكا تقريبا دمّرت عن طريق عمليات استئصال متواصلة أجريت منذ ١٩٨٤ .

١١٧ - غير أن اكوادور مازالت تستخدم كبلد عبور هام لمشتقات شجيرة الكوكا القادمة في معظمها من بوليفيا وبيرو . ومافتئت السلطات تجري عمليات يومية على الطرقات لمنع

انتقال الكوكايين وكيماويات محددة . وهناك لجنة مشتركة بين الوزارات يترأسها النائب العام لاكوادور ، مسؤولة عن مراقبة الكيماويات المستعملة في الصناعة غير المشروعة للكوكايين . وعلى الرغم من عدم وضوح مدى تعاطي العقاقير المخدرة في البلد ، هناك مؤشرات على حدوث ارتفاع سريع في تعاطي المنبهات العصبية والمهدئات وقاعدة الكوكايين ، ولاسيما في المناطق الساحلية . وقد شنت الحكومة ووسائط الاعلام حملة لزيادة وعي الشعب بتصاعد مشكلة العقاقير المخدرة .

١١٨ - وتجرى في باراغواي زراعة القنب والاتجار به على نطاق واسع . ويستأصل القنب يدويا في نطاق محدود . ويستخدم البلد كنقطة عبور للكوكايين القادم من بوليفيا . وقد وضعت في عام ١٩٨٧ خطة لاجراء دراسة استقصائية متعمقة لتعاطي العقاقير المخدرة في البلد . وعقد في تموز/يوليه ١٩٨٨ مؤتمر نظمته الهيئة التشريعية للبلد لزيادة وعي الشعب بمسائل العقاقير المخدرة ، بما في ذلك الوقاية وانفاذ القوانين .

١١٩ - وأدت الأنشطة المكثفة لمراقبة العقاقير المخدرة في عديد من بلدان أمريكا الجنوبية الى قيام المتجرين بتوسيع نطاق عملياتهم في امريكا الوسطى . فأصبحت الزراعة غير المشروعة للقنب واتجار العبور بالقنب والكوكايين تحصل في معظم بلدان المنطقة . وقد اكتشفت الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون في غواتيمالا حيث تم استئصال مساحة تبلغ ٢١١ هكتارا في النصف الأول من عام ١٩٨٨ .

١٢٠ - وفي بليز ، تتواءم جهود استئصال القنب مع الأنماط المستجدة لزراعته نظرا لان المزارعين انتقلوا الى مناطق أصعب منالا وزرعوا حقولا أصغر وأحسن خفاء . وتقدر السلطات أن المساحة المزروعة بالقنب خفضت بنسبة ٨٠ في المائة في نهاية عام ١٩٨٧. وينتظر أن يكفل التنفيذ المنتظم لبرنامج استئصال بطريق الجو استمرار منجزات ١٩٨٧. ونظرا لانخفاض الكميات المتوافرة من القنب ، يقوم المتجرون باستعمال طرق الامداد التي أنشأوها لاعادة شحن الكوكايين . وقد ألقي القبض على ما يقرب من ٤٠٠ شخص لأسباب متصلة بالعقاقير المخدرة في النصف الأول من عام ١٩٨٨ . وضمن أنشطة تعزيز الانفاذ تقوم الشرطة والقوات المسلحة باجراء عمليات منع منسقة عن طريق البحر .

١٢١ - وفي بنما ، قضى الاستئصال الجوي الحاصل في الأعوام الماضية وعمليات المتابعة اليدوية الفعالة الجارية في عام ١٩٨٧ ، قضاء يكاد يكون تاما على زراعة القنب . وفي عام ١٩٨٧ ، كانت عمليات ضبط حوالي ١ر٥ طن من الكوكايين القادم من الخارج ، أكبر بكثير من الكمية المضبوطة في العام السابق . وبالاضافة الى ذلك ، ضبطت أيضا كميات كبيرة من الكيماويات المحددة .

١٢٢ - وعلى الرغم من الصعوبات السياسية والاقتصادية الكبرى التي يواجهها البلد ، ينتظر أن يستمر تنفيذ قانون مراقبة العقاقير المخدرة الذي صدر في عام ١٩٨٦ ، والذي ينص في جملة أمور ، على اعتبار تبييض النقود جريمة ويشدد العقوبات المتعلقة بالجرائم ذات الصلة بالعقاقير المخدرة .

١٢٣ - ونظرا للموقع الجغرافي لمنطقة الكاريبي ولوجود موانىء حرة فيها ، توفر المنطقة مرافق جاهزة للاتجار الدولي بالعقاقير المخدرة . وبالاضافة الى ذلك ، أصبح

من السهل تبييض النقود المستخدمة في الاتجار بالعقاقير المخدرة بسبب عدم فرض رقابة مصرفية صارمة بما فيه الكفاية في بعض البلدان .

١٢٤ - وفي جزر البهاما حيث أنشئت في عام ١٩٨٤ وزارة الأمن القومي خصيصا لتنسيق الجهود لمكافحة الاتجار بالعقاقير المخدرة ، استمرت الوزارة في تعزيز هيئات انفاذ القوانين التابعة لها . فأنشىء في ١٩٨٧ ، داخل قوة الشرطة الملكية في البهاما ، فرع موسع لانفاذ قوانين مكافحة العقاقير المخدرة له القدرة على القيام بعمليات ميدانية واستخبارية . واتخذت تدابير تشريعية شتى لرفع الحدود القصوى للعقوبات وتسهيل تقصي أثر المتحصلات من الاتجار بالمخدرات ومصادرتها ، والحيلولة دون اساءة استخدام السرية المصرفية وفرض الكشف الاختباري الاجباري على قوات الأمن للتأكد من عدم تعاطي أفرادها للعقاقير المخدرة . وللاسراع في الفصل في القضايا المتراكمة في المحاكم عين ثلاثة قضاة لنظر قضايا العقاقير المخدرة دون غيرها . وترفض المحاكم باستمرار أن تفرج مؤقتا عن الأجانب المشتبه في أنهم يتجرون بالعقاقير المخدرة للتأكد من حضورهم المحاكمة .

١٢٥ - وتستغل المنظمات المتجرة بالمخدرات قرب جزر البهاما من جنوب فلوريدا والسمات الجغرافية للأرخبيل كي تهرب عبر البلد جزء كبيرا من القنب والكوكايين الموجهين الى الولايات المتحدة ، وقد أفضى التعاون الوثيق بين هيئات انفاذ القوانين في كل من جزر البهاما والولايات المتحدة الى ضبط كميات لا مثيل لها من القنب والكوكايين . وبرغم النجاح المحدود الذي أحرزته عمليات المنع المشتركة ، يلزم بذل المزيد من الجهود لاحداث تصدع جاد في الاتجار العابر الذي تغذيه الكميات الوفيرة الواردة . ويعتقد أن الاتجار بالكوكايين زاد في عام ١٩٨٨ بينما قل الاتجار بالقنب بدرجة ملحوظة .

١٢٦ - وقد أفضى تدفق المال من الاتجار غير المشروع واستخدام المخدرات في دفع ثمن خدمات التهريب عينا الى أهالي البهاما الى كثرة توافر القنب والأفيون وزيادة تعاطيهما الى درجة مقلقة . وتعاطي المهدئات منتشر بدرجة عالية بين النساء . وبالرغم من التوسع في المرافق العلاجية بفضل الحكومة ودعم المنظمات الطوعية ، تدعو الحاجة الى بذل المزيد من الجهود . وقد بدأ في ١٩٨٧ تدريس منهج للوقاية من العقاقير المخدرة في شبكة المدارس العامة . وبناء على دعوة الحكومة قررت الهيئة ايفاد بعثة الى جزر البهاما في أواخر ١٩٨٨ .

١٢٧ - وتواصل حكومة جامايكا البرهنة على التزامها المكافحة ضد الزراعة غير المشروعة للعقاقير المخدرة والاتجار بها . وقد استمرت في عام ١٩٨٧ العمليات المكثفة لاستئصال القنب التي ابتدأت في عام ١٩٨٦ ، مما خفض المساحة المزروعة الى حوالي نصف ما كانت عليه في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ . غير أن البلد ما زال نقطة عبور هامة للكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية . وتقوم الحكومة باتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحة انتهاك المتجرين للمجال الجوي لجامايكا ولتدمير مهابط الطائرات المخالفة للقانون . وستستخدم الرادارات المتحركة لاقتفاء الطائرات المخالفة للقانون .

١٢٨ - وفي عام ١٩٨٧ عدل "قانون العقاقير المخدرة الخطيرة" في جامايكا بالنص على جرائم اضافية في مجال العقاقير المخدرة ، ولتغليظ العقوبات بشدة على الاتجار بالعقاقير المخدرة . وأعلن رئيس الوزراء في تموز/يوليه ١٩٨٨ أنه سيسنّ قانون يسمح بضبط أصول المتجرين .

١٢٩ - ومن المتوقع أن تستكمل في نهاية عام ١٩٨٨ دراسة من الناحية الوبائية لأنماط اساءة استعمال العقاقير المخدرة في جامايكا .

حاء - افريقيا

١٣٠ - ارتفع عدد الدول الافريقية الأطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ الى ٣٣ في عام ١٩٨٨. وفي الوقت الحالي ، هناك ٢٤ دولة افريقية طرفا في اتفاقية سنة ١٩٧١ . وبالتالي فان حوالي ٣٥ في المائة من الدول الافريقية ليست أعضاء في أي من الاتفاقيتين . ومن شأن الانضمام السريع للدول التي ليست بعد أعضاء الى كلتا الاتفاقيتين أن يعزز عالمية الجهود المبذولة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها . وقد يكون ذلك بالنسبة لبعض البلدان خطوة أولى نحو اصدار القوانين الملائمة وانشاء الآليات اللازمة لمراقبة اساءة استعمال العقاقير المخدرة .

١٣١ - وفي عام ١٩٨٨ ، قدمت ٤٨ من البلدان الافريقية التقارير المطلوبة بموجب المعاهدات لتمكين الهيئة من ممارسة مراقبتها ووظائفها الأخرى بفاعلية . ولم يقدم تقارير كاملة سوى ٢٣ بلدا . ولم تصل الى الآن أية تقارير من أنغولا وزامبيا وغامبيا . وهناك عدد كبير نسبيا من البلدان التي تقدم تقارير ليست ناقصة فحسب بل وقاصرة في نوعيتها . ويعود ذلك أساسا الى كون معظم البلدان لا تملك ادارات فعالة لمراقبة العقاقير المخدرة . غير أنه حدثت تحسينات في عدد من البلدان .

١٣٢ - وما فتئت الهيئة تقدم المساعدة الى بعض البلدان الأفريقية في المجال الأساسي الذى هو تدريب مديري مراقبة العقاقير المخدرة على الصعيد الوطني . وبالاضافة الى الحلقات الدراسية الاقليمية التي نظمت في افريقيا ، تلقى عدد من المسؤولين الوطنيون الأفراد التدريب في المقر الرئيسي للهيئة . وسوف تتواصل هذه الأنشطة التدريبية في المستقبل ، بالاعتماد على الخبرة المكتسبة الآن .

١٣٣ - وبفضل الدعم المالي الذي قدمه بلدان اثنان ، شرعت الهيئة في عام ١٩٨٨ في تقديم مزيد من المساعدة المنتظمة الى بلدان غربي افريقيا لانشاء وتحسين آليات للمراقبة تتماشى مع متطلبات المعاهدات . وقد قررت الهيئة لذلك الغرض ارسال بعثتين الى غينيا وموريتانيا بالاتفاق مع حكومتي ذينك البلدين . وعلى ضوء تقريري البعثتين تعتزم الهيئة تزويد الحكومتين باقتراحات عملية بهدف اعانتهما على تحسين آليات المراقبة فيهما . ومن المقرر تقديم مساعدة مماثلة تدريجيا الى عديد من البلدان الأخرى .

١٣٤ - وتؤكد التطورات الحديثة سرعة انتشار اساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها في افريقيا . ويبدو أن الكميات المتداولة في القنوات غير المشروعة تزداد باطراد ، وأن الاتجار آخذ في الامتداد الى بلدان لم تبتل به الى الآن . ويشارك مواطنو عدد كبير من البلدان الافريقية مشاركة ناشطة في الاتجار ، ويعمل عدد منهم الآن ضمن شبكات محكمة التنظيم .

١٣٥ - والقنب متوافر جدا في افريقيا . وفي حين تنمو النبتة برّيا هنا وهناك ، يزرع المزيد منها الآن بطريقة غير مشروعة . وتجري هذه الزراعة في بلدان عديدة وتبدو في ازدياد من عام الى آخر .

١٣٦ - ففي المغرب ، تخفي مناطق "الريف" الجبلية في طياتها مساحات كبيرة تجري فيها تنمية القنب والاتجار غير المشروع به خاصة في اتجاه أوروبا الغربية . وتخصص الحكومة موارد هامة للجهود المبذولة لمكافحة الاتجار وتوفير مصادر دخل بديلة للمزارعين . وتخطط هذه الأنشطة وتنجز في اطار السياسة الشاملة للحكومة التي تهدف الى تحقيق التنمية الريفية الشاملة لمنطقة "الريف" .

١٣٧ - وتجري كذلك الزراعة غير المشروعة للقنب ، وان تكن على نطاق أضيق دون شك ، في عديد من البلدان الأخرى ، وبالتحديد في غانا وكوت ديفوار وكينيا ومدغشقر وموريشيوس ونيجيريا ، وكذلك في بلدان أخرى في شرق افريقيا وفي الجنوب الافريقي . وتشير المعلومات الحديثة العهد الى أنه ما زالت تزرع في بعض المناطق أنواع من نبتة القنب تحتوي على مقادير كبيرة من مادة التيتراهايدروكانابينول ،وهناك ما يدعو الى التخوف من أن يتصاعد هذا الاتجاه في المستقبل . وعلى العموم تتحرك السلطات لاقتفاء أثر المحاصيل غير المشروعة وتدميرها .

١٣٨ - ويجري شحن كميات كبيرة من الانتاج غير المشروع للقنب القادم من القارة الافريقية نحو أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، حيث تدل عمليات الضبط التي تمت على مدى عدد من الأعوام على وجود كميات هائلة من العقاقير المخدرة القادمة من المنطقة الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى وكذلك من المغرب . كما يجري الاتجار بالقنب على شكل الراتنج والزيت ، وهما أقوى تأثيرا وأسهل تهريبا . وبالاضافة الى المغرب الذي يأتي منه معظم راتنج وزيت القنب تشير المعلومات الأخيرة الى أن المتجرين ربما يحاولون حاليا انتاج هذه المنتجات غير المشروعة في غانا وكينيا .

١٣٩ - وفي طليعة الأغراض المتوخاة من استعمال القنب المنتج في افريقيا ، تدعيم تعاطيه في القارة نفسها ، والدراسات التي أجريت في بعض البلدان عن مدى التعاطي تؤكد الملاحظة العملية السابقة التي تفيد أن التعاطي يتفشى ويؤثر في قطاعات عريضة من السكان . وتتصاعد اساءة الاستعمال خصوصا في المراكز الحضرية وبين الشباب ، كما أنها تعرقل الجهود التي تبذلها الحكومات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

١٤٠ - ويشكل الاتجار غير المشروع بالهيروين والادمان عليه ظاهرة حديثة في افريقيا. فأول ظهور لهذه المادة في عدد محدود من البلدان ، وخصوصا في غانا وكوت ديفوار وموريشيوس ونيجيريا ، يمكن تعقّبه حتى بداية الثمانينات . ومنذئذ اتسع الاتجار الى حد لم يعد عنده أي بلد افريقي في مأمن من هذا الخطر .

١٤١ - وفي السنوات الأخيرة قبض على عدد كبير من الرعايا الافريقيين وهم ينقلون الهيروين في آسيا وافريقيا وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . فالسعاة يسافرون الى الهند أو باكستان بطريق الجو ، منفردين أو في مجموعات صغيرة ، فيجلبون هذا العقار المخدر من هناك الى افريقيا . وفي هذه القارة يستهلك بعض الهيروين ، ولكن يواصل تهريب جزء كبير منه الى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . وفي عام ١٩٨٧ وحده ، قبضت السلطات الهندية على ٧٤ ساعيا كانوا في الهند وضبطت ١٢٨ كغم من الهيروين معدة لتنقل عبر افريقيا . أما في البلدان الافريقية نفسها فقد ضبطت منه في عام ١٩٨٧ ، في ١٠ بلدان تقريبا ، كمية تناهز الـ ١٣٠ كغم . يضاف الى ذلك أن السلطات في بنن ، حيث لم يسبق أن كشفت أي آثار لهذا العقار المخدر ، ضبطت منه في الأشهر الأولى من عام ١٩٨٨ كمية تبلغ ٦٥ كغم . وتوحي هذه التطورات بمدى اتساع شبكة الاتجار التي تتجاوز فروعها القارة . ويتأكد ذلك أيضا بالاكتشاف الذي حصل مؤخرا في الولايات المتحدة لمجموعة منظمة تتجر في هذا البلد بالهيروين المسرب عبر افريقيا .

١٤٢ - ومن المسائل الهامة التي لا تزال تلاحظ في كل الحالات والتي لها في البيئة الافريقية أهمية وبائية ، مسألة السرعة الهائلة التي يتفشى بها الادمان . فموريشيوس التي تتفق الآراء على أن أول ظهور للهيروين فيها في السوق غير المشروعة حصل بعد عام ١٩٨٢ ، واجهت ، في الأعوام التي تلت العام المذكور ، موجة من الادمان لم يسبق لها مثيل في تاريخها . ورغم ذلك ، وبفضل ما اتخذته السلطات من تدابير مضادة مليئة بالعزم ، انخفضت حدة الوضع الرهيب الذي ساد في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ الى أبعاد أخف هولا ، ولو أن المسألة لا تزال تثير أشد القلق . وفي كينيا ، تشير آخر المعلومات الى تسارع تكاثر مدمني الهيروين في عام ١٩٨٨ ، وكان أول مدمن اكتشف وجوده في البلد قد عولج في أواخر عام ١٩٨٧ ، ثم ، بعد ذلك بسبعة أشهر ، سجلت الشرطة عشرات من المدمنين الذين جاؤوا يلتمسون العلاج طوعا . وثمة بلدان افريقية أخرى عديدة هي ، بدرجات متفاوتة ، متأثرة بهذا الادمان أو شديدة التعرض لخطره . وفي نيجيريا ، يتنامى باطراد عدد مدمني الهيروين الذين يقبلون في مراكز العلاج ، وتزيد ممارسة الحقن الوريدي من خطر استمرار تفشي الايدز داخل القارة .

١٤٣ - أما المورفين فلم يصادر منه الا القليل في البلدان الافريقية ، لكن ما صودر في السنوات الأخيرة ، في الهند ، من المورفين المعد للنقل الى افريقيا ازداد من ١٧ كغم في عام ١٩٨٥ الى ٣٦ كغم في عام ١٩٨٦ و ٢٨ في عام ١٩٨٧ .

١٤٤ - ويتسم ظهور الكوكايين في قنوات الاتجار المشروع في افريقيا بأنه تطور حديث ينذر بتعاظم الشر . وهو ينطوي ، كما في حالة الهيروين ، على اتجار العبور بهذه المادة من منشئها في امريكا الجنوبية الى أوروبا الغربية خصوصا . وهذا الاتجار

يتوسع الآن ويصيب عددا متزايدا من البلدان الافريقية . ويبدو أن المغرب هو بلد عبور لكميات كبيرة من الكوكايين ، كما أن هناك طرق تهريب تجتاز غانا وكوت ديفوار ونيجيريا . أما البلدان الأخرى التي أفادت بضبط الكوكايين فيها فهي تونس ورواندا والكاميرون وكينيا ومالي وموريتانيا ، وعدد من بلدان جنوب المنطقة الفرعية . وثمة ما يدعو الى القلق من وجود شبكات للتهريب ، مماثلة لتلك التي تنشط بين افريقيا وآسيا ، تنمو الآن بين افريقيا وامريكا الجنوبية .

١٤٥ - وقد بدأت اساءة استعمال الكوكايين تظهر ، بالفعل ، في بعض البلدان الافريقية . فهي في نيجيريا ، مثلا ، ليست بالندرة التي كان يمكن الظن بها قبل فترة لا تزيد على العامين . يضاف الى ذلك أن الكوكايين الذي يتعاطى على شكل "كراك" قد يكون متاحا الآن في البلد نفسه .

١٤٦ - ولا تزال المؤثرات العقلية ترسل ، بملايين الأقراص ، الى الأسواق غير المشروعة في افريقيا . والميثاكوالون والامفيتامينات هي المواد التي تصادر أكثر من غيرها . وفي السنوات الأخيرة شملت المصادرات أيضا السيكوباربيتال والديازيبام والفلونيترازيبام .

١٤٧ - وفي حين كان الميثاكوالون ، في أوائل الثمانينات ، يحول بكميات كبيرة عن الصنع والاتجار المشروعين في أوروبا والهند ، يكاد تحويله عن الأقنية المشروعة يتوقف في الوقت الحاضر ، لكن الاتجار غير المشروع به مستمر ، وهو يرد الآن من المعامل السرية التي يجري تشغيلها في الهند والتي أخذت تشغل ، مؤخرا ، داخل افريقيا .

١٤٨ - ويزداد استعمال الخدمات البريدية في البلدان الافريقية لارسال طرود تحتوي على الميثاكوالون . فخلال عام ١٩٨٧ وحده ، اعترضت السلطات الهندية أكثر من ١٠٠ كغم من أقراص هذه المادة في طرود مرسلة الى بلدان مختلفة ، أخصها كينيا .

١٤٩ - ثم ان الملايين من أقراص السيكوباربيتال التي صودرت في غرب افريقيا ، حيث المتطلبات الطبية تكاد لا تتجاوز بضعة كيلوغرامات ، تأتي ، على نحو رئيسي ، من مصادر مشروعة في أوروبا الغربية . وخلال عام ١٩٨٧ والأشهر الستة الأولى من عام ١٩٨٨ ، واصل المتجرون استخدامهم لبعض بلدان أوروبا الغربية التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية سنة ١٩٧١ لتصدير عدة أطنان من هذه المادة الى غرب افريقيا .

١٥٠ - ولا يزال الاتجار بالامفيتامينات يثير قلق حكومات بلدان غرب افريقيا ، ولا سيما حكومة كوت ديفوار حيث جرى أكثر المصادرات وأضخمها . وليس لدى الهيئة أدلة على بلدان المنشأ والكميات المضبوطة . وفوق ذلك ، حصلت أحيانا ، في افريقيا ذاتها ، مصادرات لكيميائيات أساسية يمكن استخدامها في صنع الامفيتامينات ، وواضح أن مثل هذا التطور ينذر بالخطر بالنسبة الى المستقبل .

١٥١ - ويتزايد ما يفاد به من حالات اساءة استعمال الديازيبام والفلونيترازيبام . وثمة عدد من البلدان الافريقية لا يزال يحصل فيه على هاتين المادتين دون وصفة طبية ، وتلك ممارسة مخالفة لأحكام المادة ٩ من اتفاقية سنة ١٩٧١ . والهيئة تدعو الحكومات

المعنية الى التعجيل في اتخاذ الاجراءات العلاجية اللازمة لذلك ، وتؤكد لها استعدادها للتعاون معها في هذا الجهد .

١٥٢ - ويستحسن أن تتخذ الحكومات ، بأسرع وقت ممكن ، التدابير اللازمة لمراقبة البيمولين ، وهي مادة ذات تأثير نفساني لم تخضع بعد للمراقبة الدولية . فمن هذه المادة كميات هائلة ترسل الآن باتجاه غرب افريقيا ويمكن أن تشكل خطرا صحيا على [illegible] . وقد أفلحت الهيئة ، بالتعاون مع السلطات الوطنية ، في منع نقل العلاج من أقراص البيمولين الى عدد من البلدان الافريقية ، كما أن منظمة الصحة العالمية أوصت مؤخرا بادراج البيمولين في الجدول الرابع من اتفاقية سنة ١٩٧١ ؛ وستتخذ اللجنة قرارها بشأن هذه التوصية في الدورة التي ستعقدها في شباط/فبراير ١٩٨٩ .

١٥٣ - ويظهر الآن لدى الحكومات الافريقية وعي واضح للأخطار الجسيمة التي تشكلها اساءة استعمال العقاقير المخدرة . وموريشيوس هي ، بلا شك ، البلد الافريقي الذي بدأ يتحقق فيه نجاح الجهود الممتازة التي بذلت في السنوات الأخيرة . ففي عام ١٩٨٦ ، كان في هذا البلد ، الذي ظهر فيه ادمان الهيروين قبل ذلك ببضع سنوات فقط ، زهاء ٠٠٠ ٤ مدمن تحت العلاج . ولكن في أواخر عام ١٩٨٧ بدأ هذا الاتجاه ينعكس ايجابيا ولا يزال ، لأن الحكومة تطبق بعزيمة قوية سلسلة من التدابير المصممة خصيصا لمعالجة الوضع . وقد هبط عدد المدمنين الذين كانوا يتلقون العلاج في عام ١٩٨٧ الى أقل من ٠٠٠ ٢ ، واستمر هبوطه بقوة خلال العام التالي . ومشكلة ادمان الهيروين لم يقض عليها بعد ، لكن الحكومة تواجهها بفعالية .

١٥٤ - وتتخذ في بعض البلدان الافريقية اجراءات تستهدف زيادة الفعالية في دوائر انفاذ القوانين . ومن الأمثلة على ذلك أن المراقبة في المطارات الدولية وفي المرافئ قد شددت في عدد من البلدان . واضافة الى ذلك ، تكثف التدابير التي تتخذ لمنع اساءة استعمال العقاقير . وتشترك المنظمات غير الحكومية في هذه الجهود .

١٥٥ - ويحسن بالحكومات الموجودة في القارة أن تعتمد ، قدر امكانها ، نهجا منسقا ، وأن تركز ، لا على التعاون الاقليمي فحسب ، بل كذلك على التعاون الأقاليمي . وينبغي أن تتضمن المهام ذات الأولوية لكل حكومة اصدار تشريعات ملائمة في مجال مراقبة العقاقير المخدرة ، فهناك بلدان افريقية عديدة لم تنقح فيها القوانين دائما . وأخيرا ينبغي للحكومات أن تشرع في اتخاذ سلسلة من الاجراءات ، من ضمنها : تحسين تنظيم وتضييق سبل توزيع المخدرات والمؤثرات العقلية اللازمة للأغراض المشروعة ؛ تعزيز دوائر انفاذ القوانين ؛ تنظيم الوقاية ؛ معالجة المدمنين واعادة تأهيلهم . وكما أشير في التقارير السابقة ، تأمل الهيئة من المجتمع الدولي أن يدعم تلك الجهود ، ويسرّها أن تحيط علما بأن صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير يشرع الآن في بعض البرامج في عدد من البلدان الافريقية .

١٥٦ - وأخيـــرا ، لقد أصبح التنسيق بين بلدان المنطقة سهلا الآن بفضل ما يجري منذ عام ١٩٨٧ من عقد الاجتماعات السنوية لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانيـــن مراقبة المخدرات .

(توقيع) صاحب زادة رؤوف علي خان
الرئيس

(توقيع) توليو فيلاسكيز كيفيدو
المقرر

(توقيع) عبد العزيز باهـي
أمين السـر

فيينـا ، ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨

الحواشي

(١) الفقرتان ٢ و ٣ من المادة ٩ من اتفاقية سنة ١٩٦١ .

(٢) قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٩٦ (د - ٤٢) المؤرخ في ١٦ أيار/مايو ١٩٦٧ و ١٧٧٥ (د - ٥٤) المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٧٣ و ٢٠١٧ (د - ٦١) المؤرخ في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٦ .

(٣) أنظر الفصل الثاني ، القسم جيم .

(٤) الفقرة ٢ من المادة ٣١ .

(٥) تشير عبارة "العقاقير المحوّرة" الى شبائه المواد التي تخضع للمراقبة بموجب القانون الوطني أو المعاهدات . وينطبق هذا المصطلح على المنتجات التي يحصل عليها عندما تتغير البنى الكيميائية للمواد "المولّدة" المراقبة ، فتنتج من تغيّرها مركبات تماثل هذه المواد المولدة في الخصائص ولكنها ، بسبب اختلافها الطفيف عنها في التكوين الكيميائي ، لا تخضع ، هي ذاتها ، للمراقبات القانونية .

(٦) أنظر الفقرة ٨ .

(٧) قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ و ٨/١٩٨٦ المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٦ و ٣٠/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧ .

(٨) أنظر أيضا الفقرة ٩ .

(٩) أنظر وثيقة "طلب وعرض المواد الأفيونية لتلبية الاحتياجات الطبية والعلمية" (E/INCB/1985/1/Supp.) ، التي تنقح دراسة مفصّلة سابقة نشرتها الهيئة في عام ١٩٨١ تحت العنوان نفسه (E/INCB/52/Supp.) وتقدم المعلومات اللازمة لتمكين المجلس من تقدير درجة تنفيذ القرارات ذات الصلة .

(١٠) أنظر "تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٨٧" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.87.XI.3) ، الفقرتان ٧٠ - ٧١ .

المرفق الأول

أعضاء الهيئة الحاليون

السيد سيراد أتمودجو

صيدلي ، أمين المديرية العامة لمراقبة الأغذية والعقاقير ، وزارة الصحة . مساعد بمختبر تركيب العقاقير ، جامعة غاجاه مادا (١٩٥٥ - ١٩٥٩) ، مدرس كيمياء بالمدارس الثانوية (١٩٥٧ - ١٩٥٨) ، موظف بمديرية الشؤون الصيدلية ، وزارة الصحة (١٩٥٩ - ١٩٦٥) ، مدير الشؤون الصيدلية ، وزارة الصحة (١٩٦٥ - ١٩٦٧) ، مدير التوزيع ، وزارة الصحة (١٩٦٧ - ١٩٧٥) ، مدير ادارة المخدرات والعقاقير الخطرة ، وزارة الصحة (١٩٧٥ - ١٩٨١) ، عضو الهيئة منذ ١٩٨٧ .

الدكتور نيقولاي قسطنطينوفتش باركوف

دكتور العلوم الطبية في علم العقاقير ، رئيس معمل تركيب المخدرات التابع لمركز علم المخدرات لكل الاتحاد (موسكو) ، أمين صندوق الجمعية الصيدلية السوفياتية ، عضو رئاسة لجنة مكافحة المخدرات بالاتحاد السوفياتي، عضو لجنة الترشيحات بالاتحاد الصيدلي الدولي ، عضو الهيئة من ١٩٧١ الى ١٩٨٢ ورئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٨٢ . عضو الهيئة من جديد منذ ١٩٨٧ . عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٨٧ .

الدكتور زي - جي كاي

أخصائي عقاقير ، أستاذ ومدير المعهد المعني بالارتهان للعقاقير ، جامعة بكين الطبية ، عضو لجنة الخبراء المعنية بتقييم العقاقير ، وزارة الصحة ، الصين . عضو اللجنة التنفيذية ونائب الأمين العام للجمعية الدوائية الصينية . عضو هيئة تحرير "المجلة الدوائية الصينية" و "المجلة الصينية للدوائيات الاكلينيكية" و "التقدم في العلوم الفسيولوجية" ، عضو فريق الخبراء الاستشاري لمنظمة الصحة العالمية المعني بمشاكل الارتهان للعقاقير والكحول منذ ١٩٦٤ ، عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات منذ ١٩٨٥ .

الاستاذ جون ايبلي

طبيب نفسي ، كبير الأطباء والمدير للمستشفى التعليمي لجامعة بنن ، مدينة بنن ، نيجيريا . أستاذ ورئيس قسم الصحة العقلية ، جامعة بنن ، مدينة بنن (١٩٧٦ - ١٩٨١) . المدير الاداري وكبير الخبراء الاستشاريين ، مركز منظمة الصحة العالمية التعاوني للبحث والتدريب في ميدان الصحة العقلية ، مستشفى الأمراض النفسية ، أبيوكوتا (١٩٨١ - ١٩٨٣) . طبيب نفسي استشاري (مستشفي الكلية الجامعية ، إبادان ، ١٩٧٠ - ١٩٧١، والمستشفى التعليمي لجامعة بنن منذ ١٩٧٢) . مدير المشروع التدريبي النيجيري بشأن

المرفق الأول (تابع)

الارتهان للعقاقير منذ ١٩٨١ • عميد مدرسة الطب ، جامعة بنن (١٩٧٩ - ١٩٨١) • رئيس مجلس ادارة المستشفيات النفسية في نيجيريا (١٩٧٧ - ١٩٨١) • مفوض الصحة في ولاية بندل بنيجيريا (١٩٧٢ - ١٩٧٤) • عضو فريق الخبراء الاستشاري لمنظمة الصحة العالمية المعني بالصحة العقلية منذ ١٩٧٩ • عضو الهيئة منذ ١٩٨٢ ، مقرر في ١٩٨٣ ونائب رئيس في ١٩٨٥ •

السيد عبدالله س• علمي

أخصائي عقاقير • أستاذ علم العقاقير ورئيس قسم • نائب رئيس اللجنة الفنية الوطنية المعنية بالقات وغيره من العقاقير المخدرة ومستشار اللجنة الوطنية العليا لاستئصال القات وغيره من العقاقير المخدرة • منسق لبرنامج الجامعة الوطنية الصومالية الخاص بالطب التقليدي • عضو فريق الخبراء الاستشاري لمنظمة الصحة العالمية المعني بالارتهان للعقاقير • عضو لجنة البلدان الافريقية المعنية بالطب التقليدي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية • عضو الهيئة منذ ١٩٨٧ •

الدكتور دييغو غارثيس- خيرالدو

طبيب وجراح ، عضو كلية الجراحين الملكية ، وكلية لندن الملكية للأطباء الباطنيين ، ماجستير في الآداب من جامعة كمبردج • المندوب المناوب لكولومبيا باللجنة التحضيرية للأمم المتحدة (لندن ، ١٩٤٥) • الوزير المفوض لكولومبيا في كوبا (١٩٤٨ - ١٩٤٩) • سفير كولومبيا في فنزويلا (١٩٥٠ - ١٩٥١) • حاكم ولاية وادي كاوكا ، كولومبيا (١٩٥٣ - ١٩٥٦) • عضو مجلس شيوخ جمهورية كولومبيا (١٩٥٨ - ١٩٦٢) • المندوب الدائم لكولومبيا في مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف (١٩٧١ - ١٩٧٦) • عضو الهيئة منذ ١٩٧٧ • النائب الأول للرئيس في ١٩٨٧ •

السيدة بيتي غاف

دبلوماسية سابقة وأخصائية في المنظمات الدولية • مستشار سابق لشؤون المخدرات ، بعثة الولايات المتحدة بمكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف • مستشار سابق ، بعثة الولايات المتحدة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فيينا • نائبة سابقا لرئيس الوفد الدائم للولايات المتحدة لدى اليونسكو • عضو وفد الولايات المتحدة في مؤتمر الأمم المتحدة للنظر في تعديلات الاتفاقية الوحيدة للمخدرات (جنيف ، ١٩٧٢) وفي دورات لجنة المخدرات (١٩٧١ - ١٩٧٦) • عضو الهيئة منذ ١٩٧٧ ، مقررة في ١٩٧٩ ، نائبة للرئيس في ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٤ ، رئيسة في ١٩٨٥و١٩٨٦•

السيد بن هويغ - بريكمانس

صيدلي (١٩٤٧) مزود بتدريب اضافي في الصيدلة الصناعية (١٩٦١ - ١٩٦٣) وفي صيدلة المستشفيات (١٩٧١) • مفتش (١٩٤٨ - ١٩٦٤) ، كبير المفتشين/مدير (١٩٦٥ - ١٩٦٨)• مفتش عام (١٩٦٨ - ١٩٨٥) بالتفتيش الصيدلي العام لوزارة الصحة ، بلجيكا • ممثل

المرفق الأول (تابع)

بلجيكا في لجنة المخدرات (١٩٦٦ - ١٩٨٥) ومقرر اللجنة بدورتها الاستثنائية الثامنة (١٩٨٤) • رئيس وفد بلجيكا في مؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد بروتوكول بشأن المؤثرات العقلية (فيينا ، ١٩٧١) وفي مؤتمر الأمم المتحدة للنظر في تعديلات الاتفاقية الوحيدة للمخدرات (جنيف ، ١٩٧٢) • عضو ومراسل دائم لبلجيكا في فريق التعاون لمكافحة تعاطي العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها (فريق بومبيدو) التابع لمجلس أوروبا (حتى ١٩٨٥) • عضو (١٩٧٣ - ١٩٧٩) ورئيس (١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، ١٩٧٨ - ١٩٧٩) لجنة البنلوكس لتسجيل الأدوية • عضو لجنة دستور الأدوية الأوروبي (١٩٦٥ - ١٩٨٥) • عضو لجنة المستحضرات الصيدلية التخصصية (١٩٧٥ - ١٩٨٥) التابعة للاتحاد الأوروبي • رئيس وفد بلجيكا في مشاورة اليونيدو الثانية بشأن صناعة المستحضرات الصيدلية (بودابست ، ١٩٨٣) • عضو ورئيس عدد من الأفرقة العاملة واللجان في ميدان الأدوية في بلجيكا وفي اطار البنلوكس ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي ومنظمة الصحة العالمية • عضو الهيئة منذ ١٩٨٥ • نائب رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٨٧ - ١٩٨٨ •

الاستاذ س• أوغوز كايا ألب

أخصائي عقاقير • أستاذ ورئيس قسم علم العقاقير ، كلية الطب ، جامعة حاسيتيبي ، أنقره ، تركيا • عضو اللجنة الدائمة للمجالس الأوروبية للبحوث الطبية (مؤسسة العلم الأوروبية) • مساعد أستاذ بحوث ، قسم علم العقاقير ، مدرسة الطب في بافالو التابعة لجامعة ولاية نيويورك (١٩٦٧ - ١٩٧٠) • عميد كلية الصيدلة ، جامعة حاسيتيبي ، أنقره ، تركيا (١٩٧١ - ١٩٧٨) • علمي زائر بالمعهد الوطني للصحة العقلية ، الولايات المتحدة (١٩٧٨ - ١٩٨٠) • عضو اللجنة التنفيذية لفريق البحوث الطبية التابع لمجلس البحوث العلمية والتكنولوجية بتركيا (١٩٨٢ - ١٩٨٨) • رئيس الجمعية التركية للعقاقير (لعدة دورات وفي الوقت الحاضر) • عضو هيئة تحرير المجلة الدولية للبحوث الطبية (لندن) وهيئة بحوث العقاقير (ميلانو) • عضو الهيئة منذ ١٩٨٥ • النائب الثاني لرئيسها ورئيس اللجنة الدائمة للتقديرات في ١٩٨٧ - ١٩٨٨ •

الدكتور محسن كشوك

صيدلي وأخصائي بيولوجيا • طالب سابق بمعهد باستور ، باريس • نائب مدير معهد باستور بتونس سابقا • مدير مختبرات البيولوجيا الطبية بوزارة الصحة ، تونس • زميل (أجنبي) بالجمعية الفرنسية للطب الشرعي وعلم الاجرام • عضو الهيئة منذ ١٩٧٧ ، ومقررها في ١٩٨١ و ١٩٨٢ • نائب رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٨٤ ؛ نائب رئيس الهيئة ورئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٨٥ ، ومقرر في ١٩٨٧ ، والنائب الأول لرئيس الهيئة في ١٩٨٨ •

صاحب زاده رؤوف علي خان

مفتش عام سابق لشرطة البنجاب (باكستان) • الرئيس السابق لهيئة مكافحة المخدرات في باكستان بدرجة وزير • المدير العام للأكاديمية الوطنية للشرطة سابقا •

المرفق الأول (تابع)

رئيس وفد باكستان في لجنة المخدرات واللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات وما يتصل به في الشرقين الأدنى والأوسط (١٩٧٥ - ١٩٧٩) • نائب رئيس اللجنة في ١٩٧٩ • الرئيس المناوب لوفد باكستان في الدورة العادية الأولى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٤ ، محاضر زائر في علم الاجرام ، جامعة البنجاب ، ١٩٦٠ - ١٩٦١، وفي تاريخ الادارة بكلية الشريعة بجامعة القائد الأعظم ، اسلام أباد ، ١٩٧٩ - ١٩٨٣• حصل على وسام ستارة الخدمة لخدمته المدنية الممتازة • عضو الهيئة منذ ١٩٨٥ ورئيسها في ١٩٨٧ - ١٩٨٨ •

الأستاذ بول روتر

أستاذ متميز في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بباريس • عضو لجنة القانون الدولي بالأمم المتحدة منذ ١٩٦٤ • حصل على جائزة بلزان لسنة ١٩٨١ في القانون الدولي العام • عضو الهيئة المركزية الدائمة للمخدرات من ١٩٤٨ الى ١٩٦٨ • عضو الهيئة منذ ١٩٦٨ • رئيس الهيئة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٢ •

الدكتور توليو فيلاسكيز - كويفيدو

حائز على درجة دكتوراه في الطب • رئيس لجنة المتابعة لنظام الضمان الاجتماعي في بيرو • مدير معهد بيولوجيا منطقة الأنديز ، جامعة القديس مرقص الوطنية الكبرى • الرئيس التنفيذي للمؤتمر الطبي الوطني الأول ، ١٩٧٦ • رئيس الجمعية الدولية لبيولوجيا منطقة الأنديز • رئيس اللجنة الاستشارية لبيولوجيا منطقة الأنديز المنشأة بموجب اتفاق ايبوليتو أونانو المنبثق عن ميثاق الأنديز • عميد مدرسة الطب في بيرو • عضو الهيئة منذ ١٩٨٧ •

المرفق الثاني

برنامج عمل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الميزانية الكلية : ١ر٥ مليون دولار

الأهداف	الأنشطة الرئيسية	الموارد
البرنامج الفرعي ١ المحافظة على النظام الدولي لمراقبة العقاقير المخدرة وتحسين فعاليته	تحديد البلدان التي أصبحت أو يمكن أن تصبح مراكز هامة للأنشطة غير المشروعة في مجال المخدرات والتوصية بالتدابير العلاجية بالتشاور مع الحكومات تقديم المساعدة التقنية اللازمة لالتزام المعاهدة بتعميم الخطوط التوجيهية وتنظيم التدريب للمديرين الوطنيين لمكافحة المخدرات أو بعقد مشاورات بشأن مشاكل معينة تثيرها الحكومات رصد العرض والطلب العالميين للمخدرات لأغراض مشروعة وتقديم توصيات لتحقيق توازن، بالتشاور مع البلدان المنتجة والصانعة توفير الخدمات الادارية والمكتبية	٤١ في المائة من الميزانية العادية زائد أموال خارجة عن الميزانية
البرنامج الفرعي ٢ التنبؤ بمقادير انتاج وصنع وتجارة واستعمال المخدرات بطريقة مشروعة على الصعيد العالمي	تجهيز الاحتياجات السنوية المشروعة من المخدرات التي تبلّغ عنها الحكومات كي تنظر فيها اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات تحديد الاحتياجات من المخدرات للحكومات التي لا تقدم تقديراتها الخاصة اعداد خطة عالمية لحركة المخدرات للأغراض الطبية والعلمية تجهيز التقديرات الاضافية التي تطلبها الحكومات طوال السنة وعرضها بانتظام على اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات للنظر فيها اعداد دراسات لتحسين تحليل البيانات تحليل كل التقديرات التي تقدمها الحكومات وتوفير المساعدة التقنية ، عند الاقتضاء، لتحسين القدرات	١٥ في المائة من الميزانية العادية

المرفق الثاني (تابع)

الأهداف	الأنشطة الرئيسية	الموارد
	موافاة الحكومات بانتظام بأحدث البيانات عن حدود ما تستطيع استيراده وتصديره .	
	نشر البيانات الأساسية سنويا والبيانات الاضافية شهريا	
البرنامج الفرعي ٣	تحليل البيانات الفصلية والسنوية التي تقدمها الحكومات لضمان أن تكون الكميات الموردة في نطاق حدود مقررة سلفا وأن تكون جميع المخدرات المتوافرة مأخوذة في الحسبان	٢١ في المائة من الميزانية العادية
	تقصي حالات الافراط في الصنع وفي الواردات والصادرات ونقاط التعارض بين البيانات التي تقدمها الحكومات لضمان عدم تحويل أي كميات الى قنوات غير مشروعة	
	مساعدة الحكومات على التأكد من صدق شهادات الاستيراد للحيلولة دون تحويل أي كميات الى الاتجار غير المشروع	
	اعداد دراسات لتحسين تدابير مراقبة الالتزام بأحكام المعاهدات	
	توفير المساعدة التقنية وابتكار تدابير لتحسين طرق المراقبة	
	الاحتفاظ ببرامج كاملة لمراقبة العقاقير المخدرة وتطوير حوسبتها	
	نشر بيانات وتحليلات سنوية لاتجاهات التحركات المشروعة للمخدرات	
البرنامج الفرعي ٤	تحليل البيانات الفصلية والسنوية التي تقدمها الحكومات بشأن صنع المؤثرات العقلية وتجارتها	٢٣ في المائة من الميزانية العادية
	بحث أوجه التضارب في البيانات المبلغ عنها والحالات التي يوجد فيها فروق بين بيانات كل من الاستيراد والتصدير	

المرفق الثاني (تابع)

الأهداف	الأنشطة الرئيسية	الموارد
	التشاور مع الحكومات بشأن البيانات المبلغ عنها لاقتفاء أثر أي تحويل ممكن للمؤشرات العقلية الى القنوات غير المشروعة وتزويد الحكومات بمعلومات لتحسين تنفيذ أحكام اتفاقية ١٩٧١	
	رصد النظام الطوعي لتقدير الاحتياجات الطبية السنوية من مواد الجدول الثاني ، كما أوصى المجلس بذلك	
	مساعدة الحكومات على التأكد من صدق الوثائق المتعلقة بالتجارة الدولية	
	رصد تنفيذ تدابير المراقبة الطوعية التي أوصى بها المجلس بالنسبة للمواد الواردة في الجدولين الثالث والرابع	
	تحليل البيانات المتعلقة بحركة السلائف والكيماويات الأساسية والمذيبات	
	اعداد دراسات لتحسين تحليل البيانات	
	توفير المساعدة التقنية وابتكار تدابير لتحسين طرق المراقبة أو لمقاومة محاولات تحويل المواد عن وجهتها	
	نشر البيانات والتحليلات سنويا	

- - - - -

في ذمة الله

علم أعضاء الهيئة وأمانتها ، بعميق الأسف ، بوفاة الدكتور تسوتومو شيمورا ، في آذار/مارس ١٩٨٨ باليابان . وقد شغل الدكتور شيمورا عددا من المناصب الهامة في حكومة اليابان ، منها منصب مدير المعهد الوطني لعلوم الصحة العامة ، والمستشار لمكتب الشؤون الصيدلية بوزارة الصحة والرفاهية ، والعضو بالمجلس المركزي للشؤون الصيدلية . ومثّل اليابان في لجنة المخدرات من ١٩٦٩ الى ١٩٧٣ وفي مؤتمر المفوضين لاعتماد بروتوكول بشأن المؤثرات العقلية سنة ١٩٧١ (فيينا ، ١٩٧١) ومؤتمر المفوضين للنظر في تعديلات الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ (جنيف ، ١٩٧٢) . وعمل الدكتور شيمورا عضوا بالهيئة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٩ واتسم عمله فيها بقدر عال من التميز .

دور الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تضطلع الهيئة ، بمقتضى المعاهدات الخاصة بمراقبة المخدرات بمسؤوليات السعي ، بالتعاون مع الحكومات ، في سبيل قصر زراعة وانتاج المخدرات وصنعها واستخدامها على الكميات اللازمة للأغراض الطبية والعلمية ، وذلك ضمانا لتوفير الكميات المطلوبة من هذه المواد للأغراض المشروعة ، ولمنع زراعة هذه المواد وانتاجها وصنعها والاتجار بها واستعمالها على نحو غير مشروع . ومنذ بدء نفاذ اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ، أصبحت من مهام الهيئة ، أيضا ، المراقبة الدولية للعقاقير التي تتناولها هذه الاتفاقية .

وتقتضي ممارسة هذه المسؤوليات من الهيئة أن تتحرى عن كافة مراحل التجارة المشروعة في المخدرات ، وأن تتأكد من قيام الحكومات باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لقصر صنع واستيراد المخدرات على الكميات الضرورية للأغراض الطبية والعلمية ، وأن تتأكد من اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع تحويل هذه المواد الى الاتجار غير المشروع ، وأن تقرر ما اذا كان ثمة خطر في أن يصبح بلد ما مركزا رئيسيا للاتجار غير المشروع ، وأن تطلب ايضاحات في حالة حدوث انتهاكات ظاهرة للمعاهدات ، وأن تقترح التدابير العلاجية المناسبة على الحكومات التي لا تطبق أحكام المعاهدات تطبيقا تاما أو التي تواجه صعوبات في تطبيقها ، وأن تساعد ، عند الاقتضاء ، هذه الحكومات في التغلب على تلك الصعوبات . لذلك ، فان الهيئة كثيرا ما أوصت ، بل أنها ستوصي أكثر بمقتضى بروتوكول سنة ١٩٧٢ ، بأن تقدم المساعدات المتعددة الأطراف أو الثنائية – التقنية أو المالية أو كلاهما معا – الى أي بلد يواجه مثل هذه الصعوبات . ومع هذا ، فللهيئة ، اذا لاحظت تقاعسا في اتخاذ التدابير اللازمة لعلاج احدى الحالات الخطيرة ، أن تلفت اليها أنظار الأطراف المعنية ولجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك في الحالات التي تعتقد فيها بأن ذلك سيكون السبيل الأكثر فعالية لتيسير التعاون وتحسين الموقف . وتخول أحكام المعاهدات الهيئة أن توصي الأطراف ، كوسيلة أخيرة تلجأ اليها ، بأن توقف استيراد المخدرات من البلد المخالف أو تصديرها اليه أو كليهما معا . ومن الطبيعي أن الهيئة لا تكتفي باتخاذ الاجراءات عند اكتشاف مشاكل خطيرة فقط ، بل أنها على العكس ، تسعى الى منع المشاكل الكبيرة قبل ظهورها . وتعمل الهيئة بالتعاون الوثيق مع الحكومات في جميع الحالات .

وحتى يمكن للهيئة أن تؤدي مهمتها ، يتعين تزويدها بالمعلومات الخاصة بالوضع العالمي للمخدرات ، وذلك بالنسبة للتجارة المشروعة والاتجار غير المشروع . من ثم تنص المعاهدات على أن تقوم الحكومات بتزويد الهيئة بهذه المعلومات بصفة منتظمة ، وتتبع معظم الحكومات – الأطراف وغير الأطراف على حد سواء – هذه الممارسة . وبناء على ذلك ، تقوم الهيئة ، بالتعاون مع الحكومات ، بتنفيذ نظم تقدير الاحتياجات العالمية من المخدرات والاحصاءات المتعلقة بها . وان أول هذه النظم ، ويتمثل في تحليل الاحتياجات المشروعة المقبلة ، يمكّن الهيئة من التحقق من مدى معقولية هذه الاحتياجات. وثاني هذه النظم يمكّن الهيئة من ممارسة رقابة ذات أثر رجعي . وأخيرا تستطيع الهيئة، من خلال المعلومات عن الاتجار غير المشروع ، التي تتلقاها مباشرة من الحكومات أو عن طريق الأجهزة المختصة التابعة للأمم المتحدة ، أن تقرر ما اذا كانت أهداف اتفاقية سنة ١٩٦١ تتعرض لخطر كبير من أي من البلدان ، وأن تطبق ، عند الاقتضاء ، التدابير الواردة في الفقرة السابقة .

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Printed in Austria
V.88-30566—December 1988—400

01200P

United Nations publication
Sales No. A.88.XI.4
ISSN 0257-375X

E/INCB/1988/1